بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
معهد الحكمة للعلوم السياسية

الاحتجاجات الشعبية العربية وأثرها على الإصلاحات السياسية في الوطن العربي

(الأردن حالة دراسة / ٢٠١١-٢٠١٣)

The Populic Arab Protests and their Impact on the Political Reforms in the Arab World:

(Jordan as a Case Study 2011/2013)

إعداد الطالب

محمد رزق علي المشاقبة

إشراف الدكتور

محمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الفصل الدراسي الثاني ٢٠١٣/٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

الاحتجاجات الشعبية العربية وأثرها على الإصلاحات السياسية في الوطن العربي (الأردن حالة دراسة / ٢٠١١-٢٠١٣)

The Populic Arab Protests and their Impact on the Political Reforms in the Arab World: (Jordan as a Case Study 2011/2013)

إعــداد
محمد رزق علي المشاقبة
إشراف الدكتور
محمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
- تخصص علوم سياسية - جامعة آل البيت، الأردن

لجنة المناقشة

د. محمد المقداد.....مشرفاً ورئيساً

د. ..... عضواً

د. ..... عضوا

د. ..... عضوا

تاريخ المناقشة: / /٢٠١٤م

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى من أحمل اسمه بكل فخر.....

إلى أبي

وإلى الشمعة التي تحرق نفسها لتنير من حولها

إلى نبع الحنان.....

إلى أمي الغالية

إلى الذين قاسموني رغد العيش وكانوا نوراً لدربي

لإكمال تعليمي.....

أخواني وأخواتي

إلى الذين تحملوا معي عناء الدراسة ومشاقها....

إلى زوجتي وأبنائي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين نحمده حمد الشاكرين، على توفيقه، لإتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آلـــه وصحبه الغُرُّ الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وأسجل شكري وعظيم امتناني إلى الذي تابعني بجدية وعطاء وبروح المربي وتواضع العالم، أشكره لصبره، ولوفائه وإخلاصه وموضوعيته التي تمثلت في أسمى معانيها... إلى **الإستاذ الدكتور محمد المقداد** الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وذلك لما كرسه من ساعات في قراءة ومناقشة فصولها، ومتابعة تفاصيل العمل بها، ولما أبداه من روح علمية مخلصة وخلق عال ونبيل جعل لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة ومناقشته الغنية أبلغ الأثر في إعداد الرسالة بشكلها ومضمونها الحالي. ولا أنسى الدكتور صايل السرحان الذي تابعني وعلمني، وأشكر أساتذتي في معهد بيت الحكمة.

فهرس المحتويات

Contents

الملخص ..... و
المقدمة ١
أولاً: أهمية الدراسة ٢
١.الأهمية العلمية(النظرية) ٣
٢. الأهمية العملية ٣
ثانياً: أهداف الدراسة ٤
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها ٤
رابعاً: فرضيات الدراسة ٥
خامساً: متغيرات دراسة: ٥
سادساً: حدود الدراسة ٦
سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة ٧
ثامناً: منهجية الدراسة ٧
تاسعاً: الدراسات السابقة ١٠
أولاً: الدراسات العربية ١٠
ثانياً: الدراسات الأجنبية ١٦
عاشراً: تقسيم الدراسة ١٨
الفصل الأول الاحتجاجات الشعبية والإصلاحات السياسية ٢٠
المبحث الأول: مفهوم الاحتجاجات الشعبية ٢١
المطلب الأول: مفهوم الحركات الاحتجاجية ٢١
المطلب الثاني: الجوانب المطلوبة في الحراك ٢٥
ملامح الحركات الاجتماعية ٢٦
أشكال الاحتجاج السياسي الشعبي ٢٩
كيف تعمل الحركات الاجتماعية ٢٩
مؤهلات التحرك ٣١
المبحث الثاني: مفاهيم الإصلاح السياسي ٣١
المطلب الأول: الإصلاح السياسي ٣٢
المطلب الثاني: سياسة الإصلاحات التي تديرها الأنظمة ٣٥
الفصل الثاني العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الاحتجاجات في الوطن العربي والأردن ٤١
المبحث الأول: العوامل الداخلية ٤٢
المطلب الأول: العوامل الداخلية في الوطن العربي ٤٣
القوى المحركة للإحتجاجات ٤٧
أولا: الشباب ٤٧
ثانيا: الطبقة الوسطى: ٤٨
ثالثا: طبقة الجماعات والأحزاب الإسلامية (القوى العقائدية): ٤٩
دور وسائل الإعلام وشبكات التواصل الإجتماعي في الإحتجاجات العربية ٤٩
دور الجيوش الوطنية في الدول التي شهدت الربيع العربي ٥١
اقتصاد دول الربيع العربي ٥٤
المطلب الثاني: العوامل الداخلية في الأردن ٥٧
المبحث الثاني: العوامل الخارجية ٦٤

المطلب الأول: العوامل الخارجية في الوطن العربي..... ٦٥
الفوضى الخلاقة..... ٦٥
العلاقات العربية الخارجية..... ٦٥
علاقة العالم العربي مع الكيان الصهيوني..... ٦٥
المطلب الثاني: العوامل الخارجية في الأردن..... ٧٠
الفصل الثالث أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن..... ٧٢
المبحث الأول: الحراك الشعبي ودور مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها على الإصلاح السياسي..... ٧٣
المبحث الثاني: أثر حركة الاحتجاجات على الإصلاحات السياسية في الأردن..... ٨٢
المبحث الثالث: مستقبل الاحتجاجات الشعبية والإصلاح في الأردن..... ٨٩
النتائج..... ٩٤
التوصيات..... ٩٨
قائمة المراجع..... ١٠٠
أولاً: المراجع العربية..... ١٠٠
ثانياً: المراجع الأجنبية..... ١٠٨
Abstract..... ١٠٩

الملخص

الاحتجاجات الشعبية العربية وأثرها على الإصلاحات السياسية في الوطن العربي (الأردن حالة دراسة / ٢٠١١-٢٠١٣).

إعداد الباحث: محمد رزق علي المشاقبة

إشراف: الأستاذ الدكتور محمد المقداد

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الاحتجاجات الشعبية العربية وأثرها على الإصلاحات السياسية في الوطن العربي، والتعرف على الأسباب التي أدت إلى قيام الاحتجاجات في الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص، وإبراز دور قيادات المعارضة والاحتجاجات في تحشيد وكسب الرأي العام لدى الشارع الأردني حول المطالب الإصلاحية، وبيان أثر الاحتجاجات كوسيلة ضغط على النظام ومؤسساته في الأردن. واستخدمت هذه الدراسة منهجي صنع القرار ومنهج تحليل النظم للتوصل إلى النتائج، حيث كانت أبرز النتائج التي تم التوصل إلها من خلال هذه الدراسة أن الأسباب الدافعة للإحتجاجات في الوطن العربي تمثلت في غياب الديمقراطية وتسلط الأنظمة الحاكمة، بالإضافة إلى ذلك تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وقد اتخذت معظم هذه الإحتجاجات طابعاً سلمياً، ولعبت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي دوراً أساسياً في الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته المنطقة العربية مع الانتفاضات الشعبية؛ وقد حصل في بعض بلدان الربيع العربي تغييراً شاملاً متمثلاً بإسقاط نظام الحكم، كما كان للعوامل الخارجية والتدخل الأجنبي دورا في هذه الثورات والإحتجاجات. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن للإحتجاجات التي حصلت في الدول العربية أثراً في اندلاع الإحتجاجات والإصلاحات السياسية في الأردن، وكان للاحتجاجات في الأردن دور في الضغط على النظام الأردني

بالقيام في عمليات الإصلاح. وقد كان سقف مطالب المحتجين الأردنيين أقل من تلك التي حصلت في البلدان العربية الأخرى مثل مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، حيث تمثلت مطالب المحتجين بالمطالبة بإصلاح النظام. وقد كانت للحركات الاحتجاجية في الأردن دور في الضغط على النظام الأردني بالقيام في عملية الإصلاحات، وقد استجاب النظام في الأردن لعدد من المطالب.

وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات على مستوى الوطن العربي والأردن ومنها: أن على النظام الأردني إجراء إصلاحات دستورية وسياسية، وفي مقدمتها قانون الانتخابات، وإطلاق الحريات العامة، ورفع القيود عن مؤسسات المجتمع المدني والعمل الحزبي والنقابي. كما عليها إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح، وإطلاق برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي، والعمل على إجراء المزيد من التعديلات على الدستور بما يلبي مطالب الشعب الأردني، والعمل في قانون من أين لك هذا؟، وترك سياسة التوريث في المناصب لوجود كفاءات عالية مهمشة، والعمل على تعزيز الانتماء للأمة العربية، وتفعيل مواثيق واتفاقيات الجامعة العربية مما يسهم في تحقيق الوحدة العربية. وبالنسبة للحكومات العربية أوصت الدراسة بأن تتبنى هذه الحكومات خريطة طريق زمنية يتم خلالها تحقيق الإصلاحات المنشودة، وعدم السماح بالتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، والعمل على تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية من خلال تعزيز تكافؤ الفرص وسيادة القانون، والعمل على توفير حرية تشكيل الأحزاب وحرية التعبير والتجمع والتظاهر.

المقدمة

إن الحديث عن الاحتجاجات الشعبية العربية وتأثيرها على الإصلاحات السياسية في الدول العربية والتي جاءت نتيجة التعثر في خطط التنمية الاقتصادية والسياسية في الدول العربية وتخللها عمليات فساد إداري ومالي فيها حتى كادت أن تصبح مؤسسية، حيث جاءت هذه الاحتجاجات في معظمها نتيجة العاملين الاقتصادي والسياسي أو أحدهما، ولقد كانت هذه الاحتجاجات واقعية وموضوعية بالأساس نتيجة الأوضاع السابقة، وبعد ذلك وكأي حدث أو قضية أو ظاهرة لا بد وأن تتخطفها قوى إقليمية ودولية.

ان ما حدث من ثورات واحتجاجات في الوطن العربي يعود الى أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية وثقافية، وبسبب الاستبداد السياسي وانعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية الإعلام والتعبير، والقمع وإسكات الأصوات المنادية بالإصلاح والتغيير، كل ذلك أدى الى قيام الاحتجاجات في معظم دول العالم العربي وإحداث التغييرات فيها. ووفقا للتغيرات التي أحدثتها ثورات (الربيع العربي) على المستوى الداخلي، سوف يكون هنالك تغييرات للعلاقات الدولية التي تربط دول الربيع العربي، وبالتالي يكون هنالك سياسات خارجية جديدة تتماشي وتتوافق مع المصلحة الوطنية لهذه الدول.

وإن اندلاع الاحتجاجات في البلدان العربية وبهذا الشكل الواسع قد أكد على ضرورة التغيير، حتى ان مسار التغيير قد بدأ فعلا، وهناك احتمالات متعددة لاتجاه مسارات التغيير المنتظر ومآلها. وقد أجمعت القوى الشعبية بشكل واسع جدا على شعارات تغيير الحد الأدنى وحققت التفافا جماهيريا عريضا في بعض الدول. ولقد استعادت الحركة الجماهيرية العربية بعض قوتها ونزلت إلى الشارع جاذبة معها قوى التغيير بشكل كبير نسبياً والتحقت وراءها

الأحزاب التقليدية بما فيها المعارضة اليمينية واليسارية التي ترى نفسها مضطرة للحاق والتجديد وإيجاد مكان مناسب لها في قافلة التغيير.(فنون، ٢٠١٢)

وانقسمت الاحتجاجات وثورات (الربيع العربي) في الوطن العربي الى أنواع مختلفة فمنها ثورات واحتجاجات بدأت منسجمة كالتي حصلت في كل من تونس ومصر وأدت الى سقوط حكام كل من البلدين، ومنها ثورات عنيفة ومسلحة كثورة ليبيا، وسوريا، ومنها ثورات إصلاحية حيث أجبرت الأنظمة على اتخاذ إصلاحات بعيدة المدى في مختلف المجالات ومكافحة الفساد، وبدأت في التحول الديمقراطي مثل الأردن والمغرب.

ولم يكن الأردن بمنأى عن هذه الاحتجاجات، وقد بدأت بوادرها تظهر بدءاً من يوم الرابع عشر من الشهر الأول/ كانون الثاني من عام ٢٠١١، واتخذت طابعاً سلمياً إلى حد معقول بخلاف الحال في دول عربية أخرى، حيث أبدى النظام السياسي الأردني استجابة لبعض المطالب الشعبية.

وجاءت هذه الدراسة للبحث في أثر الاحتجاجات الشعبية العربية على الإصلاحات السياسية العربية، ومثلت المملكة الأردنية الهاشمية حالة دراسة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

أولاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الحالية في التعرف على أثر الاحتجاجات الشعبية العربية على الإصلاحات السياسية العربية بشكل عام، وأثرها على الأردن بشكل خاص، وتبرز أهمية الدراسة من الناحيتين التاليتين:

١.الأهمية العلمية(النظرية)

تنبع أهمية الدراسة العلمية مما يلي:

١. بيان الدور الذي تلعبه الاحتجاجات الشعبية في التأثير على القائمين على النظام السياسي، ودفعهم للقيام بإصلاحات سياسية تعود في إيجابياتها على الاستقرار السياسي لدول النظام الإقليمي العربي عامة والأردن بصورة خاصة.

٢. تسليط الضوء على المسيرات والاحتجاجات والإعتصامات كدلالة على وجود خلل في مسيرة النظام السياسي يتطلب الإصلاح، وعدم القيام بذلك قد يؤدي إلى نتائج غير محمودة.

٣. توضح هذه الدراسة الإضافات الجديدة لمعرفة السياسية ذات الخصوصية المتعلقة بدول النظام الإقليمي العربي عامة والأردن بصورة خاصة.

٤. حيث ان الاحتجاجات العربية تأثر بها الأردن. الأمر الذي أدى إلى الاعتصامات والمسيرات والاحتجاجات، والتي كانت تطالب بإصلاحات سياسية. وعليه فإن أهمية هذه الدراسة ارتسمت في تقديم تأصيل نظري لمفهوم الاحتجاجات الشعبية والاستقرار السياسي.

٢. الأهمية العملية

وتكمن الأهمية العملية للتعرف على تأثير الاحتجاجات والاعتصامات الشعبية العربية على عملية الاستقرار السياسي والإصلاحات السياسية ومدى استجابة الأنظمة ورسم سياستها، وبيان التأثير الذي أحدثته الاحتجاجات والإعتصامات في الأردن على تغيير النهج السياسي، الأمر الذي يدعو إلى دراسة هذه الاحتجاجات وكيفية التعامل معها من خلال خطوات عملية فعالة يتم من خلالها إرضاء الأطراف جميعها، المحتجون وصناع القرار.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف والغايات التالية:

١- التعرف على الأسباب التي أدت إلى قيام الاحتجاجات العربية والأردن نموذجاً.

٢- إبراز دور قيادات المعارضة والاحتجاجات في تحشيد وكسب الرأي العام لدى الشارع الأردني حول المطالب.

٣- بيان أثر الاحتجاجات كوسيلة ضغط على النظام ومؤسساته في الأردن.

٤- توضيح الدور الإقليمي والدولي في تأجيج حركة الاحتجاجات أو تثبيطها.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في بيان أثر الاحتجاجات الشعبية بعامة وفي الأردن بخاصة على الإصلاح السياسي والتي أسفرت عن استجابة النظام السياسي الأردني لعدد من المطالب الشعبية لخلق حالة من الإستقرار السياسي، حيث يمكن سحب الآثار على الدولة الأردنية، على بقية دول منظومة النظام الإقليمي العربي.

وعليه يمكن صياغة السؤال المحوري على الشكل التالي: **ما أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاحات السياسية؟**

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

١- ما الأسباب التي تقف وراء الاحتجاجات الشعبية في الأردن؟

٢- ما أثر الدور الذي لعبته قيادات المعارضة في تحشيد الرأي العام في الشارع الأردني؟

٣- ما أثر الاحتجاجات على النظام والمؤسسات في الأردن للاستجابة للمطالب؟

٤-ما أثر العامل الإقليمي والدولي في تأجيج حركة الاحتجاجات أو تثبيطها؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادهـــا: **إن هنـــاك علاقـــة ارتباطيـــه بـــين الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن**، تدفع لعمل إصلاحات شاملة في المجال السياسي والاقتصادي. ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسة فرضيات فرعية أخرى، وهي:

١- **الفرضية الفرعية الأولى:** كلما زادت الاحتجاجات الشعبية، دفع ذلك النظـــام السياســـي لإجراء اصلاحات سياسية.

٢- **الفرضية الفرعية الثانية:** كلما زاد دور قيادات المعارضة ومنظمي المسيرات، زاد ذلك في اتساع شريحة المواطنين للتعبير عن آرائهم ومطالبهم.

٣- **الفرضية الفرعية الثالثة:** كلما زادت عمليات الاحتجاجات علـــى المؤسســـات والنظـــام الأردني اثّر ذلك في عملية الاستجابة للمطالب الشعبية بشكل اكبر.

٤- **الفرضية الفرعية الرابعة:** كلما زاد الدور الإقليمي والدولي في تأجيج الاحتجاجـــات أو اثباطها أثّر ذلك في غاياتها وقوتها ومنحاها.

خامساً: متغيرات دراسة:

برزت في هذه الدراسة المتغيرات الرئيسية التالية:

- **المتغير المستقل: الاحتجاجات الشعبية العربية.**
- **المتغير التابع: الإصلاحات السياسية.**

سادساً: حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية بين عامي (٢٠١١ – ٢٠١٣) وذلك للأسباب التالية:

- فيما يتعلق بمبررات اختيار سنة ٢٠١١ كبداية للفترة الزمنية للدراسة، فيعود ذلك لأن هذا العام شهد انطلاق الاحتجاجات العربية، والتي تحولت إلى ثورة في تونس وتمكنت من الإطاحة بالرئيس التونسي (زين العابدين بن علي)، ومن ثم تأثرت الشعوب العربية بهذه الثورة لكون أسباب الثورة في تونس تعد تقريباً نفس الأسباب الموجودة في الدول العربية مثل الفقر، والفساد المالي والسياسي، والبطالة، القبضة الأمنية. الأمر الذي ساعد الشعوب وشجعها إلى عمل احتجاجات واعتصامات في الدول العربية، ونذكر هنا الاحتجاجات في الأردن.
- أما اختيار العام ٢٠١٣م كنهاية للفترة الزمنية للدراسة فيعود ذلك لأن هذا التاريخ هو الذي يمكن التوقف عند للحصول على المعطيات والبيانات والمعلومات والمراجع المتعلقة بالموضوع، والتي يمكن الوصول من خلالها إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

الحدود المكانية: تغطي هذه الفترة الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي بشكل عام، وفي المملكة الأردنية الهاشمية بشكل خاص.

سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

١- الاحتجاجات الشعبية

أ- **التعريف الإســمي:** هي رفض المجتمع لمخرجات السياسات الحكوميــة فــي المجــالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشتى الطرق الشرعية. (العايد، ٢٠٠٩)

ب-**التعريف الإجرائي:** هي النشاطات التي يقوم بها المواطنين من الاحتجاج والإضراب عن العمل، والإعتصام والمظاهرات والعصيان المدني والمشاركة في المسيرات للضغط على النظام السياسي للاستجابة للمطالب.

٢- الإصلاحات السياسية

أ. **التعريف الإسمي:** هي التغيير السياسي وبناء الديمقراطية والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية، واستقلالية أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون. (علوي، ٢٠٠٩)

ب. **التعريف الإجرائي:** هي إصلاح القوانين والتشريعات المتعلقة بالتداول السلمي للسلطة وحرية الصحافة والتعددية السياسية وانتخابات دورية حرة نزيهة.

ثامناً: منهجية الدراسة

استخدمت هذه الدراسة منهجي صنع القرار ومنهج تحليل النظم.

- **منهج صنع القرار(الحمداني، ٢٠٠٤)**: وهو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ويساعد على تحديد كيف تعمل الدولة وصناع القرار حيال موقف دولي معين، وبحث الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية مع المؤثرات

التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي التي تعمل في إطاره. وصاحبي هذا المنهج هما (ريتشارد سنايدر) و(جراهام اليسون).

وتنقسم مقومات المنهج إلى البيئة الداخلية حيث تشمل البيئة الإنسانية وغير الإنسانية والمجتمع والسكان ومساحة البلد وموارده والموقع الجغرافي، والبيئة الخارجية حيث تشمل العوامل خارج حدود الدولة، والبيئة الاجتماعية السلوكية وتشمل توجهات نظام القيم في المجتمع، وعملية صنع القرار حيث تشمل تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار والأدوار والأهداف.

وقد وضعت نماذج متعددة لتفسير عملية صنع القرار أهمها:

١. نماذج أليسون (شلبي، ١٩٩٧، ص١٦٤-١٦٥): وضع أليسون ثلاثة نماذج يمكن استخدامها لتفسير القرارات السياسية وهي:

أ- نموذج السياسة العقلانية: يفترض هذا النموذج أن صانع القرار فاعل عقلاني، وذو سلوك هادف لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف، عبر الانتقاء بين عدة بدائل عبر عمليات الموازنة والمفاضلة والترجيح.

ب- نموذج العملية التنظيمية: يشير إلى أن الحكومات هي منظمات واسعة مع مجموعة إجراءات ثابتة، ومن ثم فإن سلوكها يتبع هذه الإجراءات والقواعد والقرارات هنا ليست نتاج عمليات ذهنية رشيدة، ولكنها نتاج التفاعل والتسوية والتفاوض.

ج- نموذج السياسة البيروقراطية: يعتبر القرار السياسي نتاجاً للمساومة، والتوفيق، والمفاوضة داخل الوحدة القرارية عبر ادراكات وأولويات العاملين بها.

ويمكن توظيف هذا المنهج كونه يقدم تفسير لبعض التطورات للظواهر الخارجية، وتحديد موقف صانع القرار وبيان مدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية والسلوكية والقوى الاجتماعية على صناعة القرار وتأثير نظام القيم العامة عليها وتوضيح مستوى التفاعلات المترابطة والمتداخلة على المستوى الحكومي وغير الحكومي والمجتمعي ليتمكن صانع القرار من اتخاذ القرار الصائب والصحيح من خلال تدفق معلومات واضحة لتحديد الوسائل ليتم تحقيق الأهداف، لتكون نتائجه ومردودة ايجابي للقرار.

- **منهج تحليل النظم (المنوفي، ١٩٨٧):** هو المنهج الذي يبحث في تحليل النظم السياسية من خلال النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج "المدخلات والمخرجات" بنظرة وظيفية. وصاحب هذا المنهج هو دايفيد ايستون.

حيث يمكن توظيف المنهج على أساس أن الظاهرة السياسية، والتي تتكون أساسا من نظام ومحيط. والنظام السياسي ينبني على أساس المدخلات والمخرجات، حيث أن المدخلات تتكون من عنصرين أساسيين هما:

١- المطالب والحاجات الصادرة عن المجتمع، والتي يجب أن يعبر عنها في شكل تظاهرات سياسية عقلانية ومنظمة.

٢- دعم ومساندة النظام السياسي، والإيمان بقواعد اللعبة السياسية.

أما بخصوص المخرجات فهي عبارة عن رد فعل المؤسسات السياسية الحاكمة على المطالب الصادرة عن المجتمع، وذلك عن طريق تغذية استرجاعية. ويكون رد فعل النظام السياسي إما إيجابياً أو سلبياً، فيصبح ايجابياً عندما يتخذ النظام السياسي تدابير سياسية إيجابية، تتمثل في قبول وتحقيق مطالب المحيط، ومن ثم ترجمتها في شكل سياسات عامة، ويتخذ رد الفعل طريقا سلبيا عندما تقابل مطالب المحيط بالرفض والتدابير الزجرية والقمعية.

تاسعاً: الدراسات السابقة

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

أولاً: الدراسات العربية

دراسة مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٤) بعنوان: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.

توصلت هذه الدراسة إلى بيان أماكن الخلل في السياسات العربية التي تنتهجها الأنظمة وركزت على قضايا الفساد والمحسوبية ومحاربة ذلك، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبلوغ أهداف الدراسة كما خلصت الدراسة إلى: ضرورة تبني أسلوب الحوار والمناقشة الفكرية وذلك من اجل تطبيق قاعدة أساسية للمساءلة والشفافية، وذلك من اجل إيضاح أماكن الخلل ومعالجتها بروح الجماعة لتحقيق الأهداف التي ترتقي إلى بيان أهمية مناهضة الفساد ومقاومته. أما أهم التوصيات فهي: ضرورة محاسبة المفسدين والتأكيد على أهمية الحكم الصالح ورعاية وحماية المصالح العامة، والتركيز على دور المواطن في عملية الإصلاح والمشاركة في العملية السياسية.

دراسة اللوزي (٢٠١١) بعنوان دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨٩- ٢٠١١).

خلصت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية في الأعوام ١٩٨٩ – ٢٠١١م، وقد توصلت الدراسة إلى جملة أن الأردن يسير بخطى ثابتة نحو الإصلاح السياسي وتفعيل الديمقراطية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتنشيط الحركة الحزبية، وقد أوصت الدراسة

بضرورة تطوير وتقوية وضع مجلس النواب دستورياً بإعطائه صلاحيات أكثر وذلك بعد إصلاح وتطوير قانون انتخابي عصري يتماشى مع تطورات عام ٢٠١١ ليفرز مجلس نيابي فعّال مشكل من أحزاب عصرية وليس من أفراد أو فئات اجتماعية، الأمر الذي يتوقع منه تطوير العمل السياسي في الأردن وتفعيل الديمقراطية.

دراسة شحاته(٢٠١١) بعنوان: معركة التغيير في العالم العربي.

استهدفت الدراسة بيان محركات التغيير والقوى المحركة للثورات الشعبية من أسباب موجبة لها، وقامت الدراسة على فرضية مفادها: (أن ما يجري في العالم العربي ثقف وراءه أسباب عطلت حركة الإصلاح حتى أصبحت الثورات والاحتجاجات أمرا واقعاً، هذا وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن الأنظمة السياسية العربية وبنهجها السياسي الذي هي عليه لم تعد قادرة على تحقيق أهداف المواطنين وان الاستئثار بالسلطة أدى إلى تهميش دور المواطنين في المشاركة السياسية، وأما أهم التوصيات هي: عدم إغفال دور التنمية في جميع المجالات وإفساح المشاركة في العملية السياسية لكل الشعب.

دراسة حداد وروجرز(٢٠١١) بعنوان: دراسة الاحتجاجات الشعبية ورؤى التغيير اليمن: رؤى الناس لصنع السلام

جمعت هذه الدراسة بعض رؤى الشباب من مختلف الفئات في أربع مدن يمنية لتخرج بتصور لبعض رؤاهم حول التحديات التي تواجه البلاد، حيث ناقش الشباب المظالم الرئيسية التي أدت إلى المظاهرات في البلاد وأفكارهم حول الانتقال وأوليات الإصلاح وتعززت تلك الرؤى بلقاءات أجريت مع ساسة وقيادات دينية وقبلية ورجال أعمال وقيادات شبابية ونسائية وخبراء في الشأن اليمني وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات ومنها:

- تعزيز الانخراط الدولي، الأفضل تنسيقاً، والأكثر شفافية القادر على إنهاء العنف في اليمن والمساهمة في تحول سريع وسلمي.
- دعم موارد أرزاق اليمنيين أولوية وعلى المجتمع الدولي أن يزيد من حجم مساعداته الإنسانية الفورية وأن يعمل على دفع النمو الاقتصادي على المدى الأبعد.
- التضمين لا ينبغي أن يكون غاية نهائية بل بداية لعملية مستمرة يحرص عليها في كل مراحل المشاركة الوطنية والدولية.
- قضية الجنوب يجب أن تعطى الأولوية المناسبة في مفاوضات الانتقال لتحاشي نشوب نزاع في المستقبل.
- مركزية صنعاء في رؤية المجتمع الدولي تهدد بإهمال المشاكل الطرفية الملحة وتغدي انفصالاً خطيراً عن مشاكل اليمنيين خارج العاصمة.
- حركة الاحتجاجات تمثل فرصة غير مسبوقة أمام اليمنيين للتفاوض حول تسوية سياسية أكثر استقراراً وشمولاً لجميع الأطراف ولبناء تلك التسوية.

دراسة شعبان (٢٠١٢) بعنوان: الشعب يريد تأملات فكرية في الربيع العربي.

حيث تطرق الباحث بالدراسة إلى مواضيع حول الربيع العربي والتي ركزت على مواضيع عدة من أهمها: مسالة ما بعد الانتفاضة تونس – مصر إلى أين وركز فيها على جيل جديد وعقل جديد بيّن فيه دور الشباب الذين أذهلوا المفكرين والنخب السياسية القائمة بالسلطة والمعارضة، حيث أن هذا الجيل اخذ على عاتقه مسؤولية قيادة الانتفاضات الميدانية بعيداً عن التنظير مبتدعا أساليب كفاحية جديدة وغير مألوفة، وتوصلت الدراسة إلى انه لم تأتي الاحتجاجات والثورات بمحض الصدفة إنما جاءت نتيجة الشعور بنقص الكرامة، والظلم وشح فرص العدل الاجتماعي وتفاقم الفساد بكل أشكاله وضعف الشعور بالمواطنة بسبب نقص

الحقوق والحريات وعدم التكافؤ في فرص التنمية وفي نهاية الدراسة بين الباحث انه لا بد من دراسة هذه الثورات وأسبابها والتوافقات التي ينبغي الوصول إليها، والمعايير القيمية التي لا بد من الاحتكام إليها والتي أطلق عليها القواعد الآمرة، وذلك من خلال وضع دستور لبناء دولة عصرية أساسها إعادة تأسيس علاقة جديدة وسليمة بين الحاكم والمحكوم وذلك بانتخابات دورية وحرة ونزيهة وحكم يقوم على القانون والمساواة والحرية والعدالة.

دراسة راشد(٢٠١٢) بعنوان: السياسات الخارجية والتحالفات الإقليمية بعد الربيع العربي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسات الخارجية والتحالفات الإقليمية بعد الربيع العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تغير بعض القيادات في الدول التي نجحت بها الثورات إلا أن السياسات الخارجية لها لم تتغير ووتيرة تفاعلها مع البيئة الخارجية وأن هذا الأمر لم يتبلور بعد في الكامل والحكم عليه بالشكل القطعي وذلك بسبب أن موجه التغيير لا تزال سارية ولم تتبلور بعد، وأيضا أن بعض الدول العربية لم تمتد إليها التغييرات بشكل فعلي وكذلك اتسام السياسات الخارجية للدول بشكل عام بدرجة أعلى من الثبات والاستقرار مقارنة بالسياسات الداخلية نتيجة ارتباط السياسيات الخارجية برؤى وادركات الدولة لمحيطها الخارجي ووضعيتها داخلة ومصالحها فيه.

وأن الربيع العربي بذاته أصبح يمثل محور جديد للتحالف والاستقطاب في المنطقة بصورة تجاوزت محاور الاستقطابات التقليدية السابقة ومن المتوقع أن يستمر التضاغط والاحتكاك بين محاور واستقطابات إقليمية قائمة وأخرى مستجدة لفترة قد تمتد إلى عشرة سنوات وهي الفترة التي قد تستغرقها المنطقة قبل الخروج من مرحلة الربيع العربي سواء بازدهاره وامتداده إلى دول وشعوب أخرى. وانه من غير المؤكد أن تستعيد المنطقة عندئذ شبكة التحالفات الإقليمية التقليدية القديمة أو تحيي أنماط التفاعلات والعلاقات الثنائية السابقة،

وذلك بعد أن تشكل منظومة إقليمية جديدة ومختلفة في أطرافها ومضامينها أو بزواله واستعادة دول المنطقة أوضاعها قبلة.

دراسة الخلايلة (٢٠١٢) بعنوان: أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٩-٢٠١٢)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن للفترة ١٩٩٩- ٢٠١٢م، وتحديد مفهوم المشاركة السياسية في إطاريها النظري والعملي وأهميتها في الأردن، والتعرف على آليات التفاعل بين عملية المشاركة السياسية والقرار السياسي في الأردن، مع إبراز أثر الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية في الأردن.

وتوصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات والتي كان أبرزها:

١) إن واقع الإصلاح السياسي في الأردن كان حافلاً بالإنجازات من خلال تبني الملك عبد الله الثاني لهذه المهمة.

٢) إن للمشاركة السياسية أهمية كبيرة كونها ضرورية على صعيد الفرد والمجتمع والدولة.

٣) إن للإصلاح السياسي أثر كبير على قنوات المشاركة السياسية من خلال زيادة مستوى المشاركة الشعبية في الانتخابات العامة، والاهتمام بالنقابات المهنية.

واقترحت الدراسة توصيات جاءت استناداً إلى الاستنتاجات كان من أبرزها:

١) الحفاظ على مبدأ الشفافية عند المباشرة بالفعاليات الحكومية.

٢) الاهتمام بقنوات الاتصال بين الأفراد العاديين وأجهزة السلطة.

٣) نشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية وصيانتها.

٤) العمل على إقامة دولة المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص.

٥) تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام.

دراسة المقداد(٢٠١٢) بعنوان: دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الإستقرار السياسي والإقتصادي: دراسة تحليلية(٢٠٠١-٢٠١٠).

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها"هناك علاقة ارتباطية بين مخرجات السياسات والإجراءات التي قامت بها السلطة التنفيذية وبين تنامي مطالب الإصلاح المجتمعية في الأردن"، واستخدم فيها كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي لتشخيص الواقع الذي أدى إلى تنامي الدعوات المطالبة بالإصلاح نتيجة الآثار السلبية للسياسات والإجراءات الحكومية ذات العلاقة بالجانبين السياسي والاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات كان أبرزها: بأن السياسات الحكومية لها علاقة مباشرة في تنامي المطالب المجتمعية، لما تركته من نتائج سلبية على واقع مكونات الدولة الأردنية، وأن التعاون على الدوام مع المجتمع من خلال تياراته وقواه في رسم السياسات والشراكة الفاعلة في تنفيذها هي الرهان الأمثل للتقليل من آثارها في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

دراسة بني سلامة(٢٠١٣) بعنوان: الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، من خلال التعرف على أسباب نشأة الحراك، وردود الفعل المتنوعة تجاه الحراك، وخطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك، والصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك، والإنجازات التي حققها الحراك ومستقبل الحراك. ولتحقيق ذلك، فقد تم تصميم استبيان محكمة وزعت على 500 شخص من ناشطي الحراك الشبابي، وتمت معالجة البيانات من خلال تحليل (٤٣٤) استبيان من الاستبيانات المرتجعة والصالحة للتحليل، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المعروفة، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

أهمها: تبين من خلال نتائج تحليل الدراسة الميدانية أن أكثر الأسباب تأثيراً على نشأة الحراك الشبابي في الأردن هي الأسباب الاقتصادية، وأن الإتجاه العام لردود الفعل الرسمي تجاه الحراك، ودور مؤسسات المجتمع المدني في نشأة الحراك وتطوره كان إيجابياً بدرجة متوسطة، في حين كان الاتجاه العام نحو ردود الفعل الشعبية تجاه الحراك من وجهة نظر القائمين علية إيجابياً بدرجة عالية، كما أن الاتجاه العام نحو خطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك إيجابياً لحد ما، وكان الاتجاه نحو استمرارية الحراك في المستقبل بدرجة عالية بغض النظر عن الضغوط الخارجية والداخلية لإنهائه. وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها اعتبار الإصلاح ضرورة ومصلحة وطنية باعتباره الطريق الأنسب للخروج من المأزق الذي تعيشه البلاد، وكذلك تفعيل الشراكة بين الشباب ومؤسسات المجتمع المدني، وتنظيم وتطوير عمل الحراك الشبابي، وتعزيز دور المرأة فيه.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة كالباكين(Kalpakian, 3013) بعنوان: بين الإصلاح والتفاعل - الردود السورية والمغربية حيال الربيع العربي

ناقش هذا البحث نقطة مفادها ان الربيع العربي هو نتاج لمجموعة متنوعة من الأسباب التي تشمل القمع الحكومي، وتنمية المجتمعات المحلية في الخارج والصعوبات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يحدد هذا البحث التغييرات في تكنولوجيا المعلومات كسبب مباح للربيع العربي. ويكشف هذا البحث القضايا المعيارية المتعلقة بالثورة فضلا عن قضايا أوسع نطاقا حول النظام والعدالة في الشؤون الدولية. كما يستخدم منهجية دراسة حالة مقارنة ويقدم بعض المواصفات لسياسة سوريا والمغرب.

دراسة أوبونايا (Ogbonnaya, 2013) بعنوان: الربيع العربي في كل من تونس، مصر، ليبيا: تحليل مقارن للأسباب والمحددات.

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل مقارن للعوامل الأساسية والمتغيرات التي أدت إلى الربيع العربي .حيث تركز هذه الدراسة بشكل خاص على دول الشمال الإفريقي في مصر وليبيا وتونس. وقد كشفت النتائج أن عجز الحكومات في تلك الدول عن الاستجابة المناسبة لمتطلبات النمو السياسي والحكم الجيد، وتوفير فرص العمل، ورسم سياسات النمو الشامل في البلاد كلها لعبت دورا أساسيا في إيقاظ الوعي الشعبي والذي بدوره أدى إلى ثورة عارمة في هذه البلدان. وقد خرجت هذه الدراسة بعدة توصيات منها مأسسة التشارك الديمقراطي والتعددية الحزبية، تنفيذ السياسات الموجه للشعب مثل توفير فرص العمل وبرامج الحد من الفقر كوسيلة لديمومة ونجاح هذه الثورات.

دراسة ريان (Ryan, 2011) بعنوان: المعارضة السياسية وائتلافات الإصلاح في الأردن

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاحتمالات في الماضي والحاضر للمعارضة السياسية الديمقراطية وللتحالف الفعال والموحد للإصلاح في الأردن، حيث شهدت السياسة الأردنية عقود من الأنشطة السياسية المؤيدة للاصطلاح والديمقراطية، ولكن مع تغير فعال بسيط على النظام السياسي الأردني نفسه. وعليه، يعمل هذا التحليل على تفسير سبب وكيفية مقاومة النظام على نحو اكبر من مقاومة الإصلاح والتغيير الديمقراطي. كما يبحث هذا التحليل ويختبر بالتفصيل السبل القديمة والجديدة لأنشطة إصلاح المعارضة في المملكة، من الأحزاب السياسية اليسارية والحركة الإسلامية الى الأشكال الجديدة للنشاط المؤيد للديمقراطية في شكل الائتلافات الشعبية والحركات الشبابية ونشاط وسائل الإعلام الاجتماعية. ومع تأثر كل من الحكومة والمعارضة في الأردن في الانتفاضات العربية لعام ٢٠١١.

وبعد استعراض هذه الدراسات والتي أشارت العديد منها إلى موضوع الاحتجاجات في الوطن العربي والربيع العربي ومنها دراسة إياد شحاته (٢٠١١) ودراسة حداد وروجرز (٢٠١١)، ودراسة شعبان (٢٠١٢)، ودراسة راشد (٢٠١٢) ودراسة بني سلامة(٢٠١٣)، وقد تناولت دراسات عدة الإصلاحات في الوطن العربي دراسة اللوزي (٢٠١١) ودراسة الخلايلة (٢٠١٢)، ودراسة (Kalpakian, 2013)، بينما تناولت دراسة المقداد(٢٠١٢) دعوات الإصلاح في الأردن والعوامل التي أسهمت في تعزيزهات والتحديات التي تواجهها، وتناولت دراسات أخرى قضايا الفساد والمحسوبية في الوطن العربي وسبل محاربتها مثل دراسة مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٤)، وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تبحث في التعرف على الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي وأثرها على الإصلاحات السياسية في الوطن العربي بشكل عام وعلى الأردن بشكل خاص ٢٠١١-٢٠١٣.

عاشراً: تقسيم الدراسة

اعتماداً على موضوع الدراسة ومنهجها والأسئلة التي تهدف إلى الإجابة عليها والفروض التي تسعى لإختبارها فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

١- الفصل الأول:الاحتجاجات الشعبية والإصلاحات السياسية

المبحث الأول: مفهوم الاحتجاجات الشعبية.

- المطلب الأول: مفهوم الحركات الاحتجاجية.
- المطلب الثاني: الجوانب المطلوبة في الحراك.

المبحث الثاني: مفاهيم الإصلاح السياسي.

- المطلب الأول: الإصلاح السياسي.

- المطلب الثاني: سياسة الإصلاحات التي تديرها الأنظمة.

٢- الفصل الثاني: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الاحتجاجات في الوطن العربي والأردن

المبحث الأول: العوامل الداخلية.

- المطلب الأول: العوامل الداخلية في الوطن العربي.
- المطلب الثاني: العوامل الداخلية في الأردن.

المبحث الثاني: العوامل الخارجية.

- المطلب الأول: العوامل الخارجية في الوطن العربي.
- المطلب الثاني: العوامل الخارجية في الأردن.

٣- الفصل الثالث: أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن

المبحث الأول: الحراك الشعبي ودور مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها على الإصلاح السياسي.

المبحث الثاني: أثر حركة الاحتجاجات على الإصلاحات السياسية في الأردن.

المبحث الثالث: مستقبل الاحتجاجات الشعبية والإصلاح في الأردن.

الفصل الأول
الاحتجاجات الشعبية والإصلاحات السياسية

ويشتمل على:

المبحث الأول: مفهوم الاحتجاجات الشعبية.

- المطلب الأول: مفهوم الحركات الاحتجاجية.
- المطلب الثاني: الجوانب المطلوبة في الحراك.

المبحث الثاني: مفاهيم الإصلاح السياسي.

- المطلب الأول: الإصلاح السياسي.
- المطلب الثاني: سياسة الإصلاحات التي تديرها الأنظمة.

الفصل الأول

الاحتجاجات الشعبية والإصلاحات السياسية

اندلعت الحركات الاحتجاجية الضخمة في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية. إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية، ولا زالت هذه الحركات المطالبة بالإصلاح مستمرة حتى هذه اللحظة، وسنتناول هذا الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم الاحتجاجات الشعبية

في مطلع عام ٢٠١١م عاشت الشعوب العربية لحظات تاريخية تمثلت في الاحتجاجات السياسية والثورات الشعبية، حيث إندلعت هذه الاحتجاجات لإيقاف الظلم والفساد وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الشعوب، وسنتناول هذا الموضوع من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم الحركات الاحتجاجية

ان المتابع الاحتجاجات العربية يرى بأنها في حالة تصاعد وتغيير من ناحية طبيعتها بين الفينة والأخرى، وتأخذ أشكالاً متعددة ومع ذلك فان مستقبلها السياسي يصعب تجاهله، حيث ان المتابع والمشاهد لهذه الاحتجاجات يرى بأنها إما حركات احتجاجية اجتماعية بعيدة عن السياسة، ومنها من امتزج بطابع اجتماعي سياسي، ووجه آخر اجتماعي يحمل في طياته مطالب واحتجاجات اجتماعية من أجل حسابات سياسية حيث يتم توظيف هذه المطالب الاجتماعية للوصول إلى أجندات سياسية دون أن يتم إقصاء أو تغييب الجانب الاجتماعي، وشكل آخر للاحتجاجات هو وجود حراك واحتجاج دافعه مذهبي، حيث يكون بين سلطة لها

مذهب ما وبين معارضة سياسية لها طابع مذهبي مما جعل للاحتجاجات طابع سياسي مذهبي واضح كما هو في الحالة البحرينية. (وهبة وآخرون، ٢٠١١، ص٨-٩)

الحركات الاجتماعية هي تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة. (غانم، ٢٠٠٤)

ويمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعي، باعتبارها القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما، كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير وهي تشمل أيضا مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكارا مشتركة ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة. (وهبة وآخرون، ٢٠١١، ص٤٠)

كما أن الحركة الاجتماعية تتكون من مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع وتحدي سلطة النظام السياسي القائم. كما يقترن الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية والقدرة على التأثير وإحداث التغيير.(درويش، ٢٠٠٤)

وينظر إلى الحركة الاحتجاجية على أنها تمثل مجموعة من الأفراد تعبر عن رفضها للسياسات أو الممارسات التي تقوم بها السلطتين التنفيذية والتشريعية داخل النظام السياسي.(المجالي، ٢٠١٣، ص٢٠) وقدمت الكثير من النظريات تعريفات مختلفة للحركات الاحتجاجية ودوافع ظهورها، فربطت الكثير منها النشأة بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهنالك دراسات تركز على نظريات السلوك الجماعي، والانسلاخ الاجتماعي، والحرمان النسبي في قراءة تطور الحركة الاحتجاجية وانحسارها إلى أفراد الطبقات الفقيرة والوسطى، ودراسات أخرى تقدم تفسيرا اقتصاديا ناتجا من بروز مشاكل اقتصادية نتيجة إتباع

الدولة لسياسات اقتصادية خاطئة تزيد من حدة الاختلالات الاقتصادية داخل المجتمع من فقر وبطالة وتدني مستوى معيشي، تنشأ معها أوضاع غير مألوفة داخل المجتمع (جريمة، وعنف، وانتحار، وطلاق، ومخدرات...) وتقود نحو مزيد من عدم الاستقرار وتؤدي إلى بروز تلك الحركات سعيا إلى تغيير المجتمع.

ويشير المفكر البرازيلي (باولو فريرو) إلى أن حالة العنف الاجتماعي هي نتاج حالة القهر لدى المواطنين، تتولّد نتيجة لحالات الإحباط واليأس والفقر، الناجمة عن غياب المساواة والحرية داخل المجتمع. (Gerhardt & Freiro, 2000, p1-15)

وهناك دراسات ترى في غياب الحرية السياسية والمشاركة السياسية هدفاً لظهور قوى مهمشة سياسيا فيقدم (بارتا تشاتريي) دافعا قويا لظهور الحركة الاحتجاجية كنتيجة طبيعية لتهميش المجتمع سياسياً (المحرومون سياسيا) وشعوره بالاغتراب السياسي، وغياب دور الوسطاء السياسيين (مؤسسات المجتمع المدني) في الحوار والاتصال بالسلطة تظهر الحركة الاحتجاجية كفاعل سياسي من خلال إيصال المطالب السياسية لأفراد المجتمع إلى السلطة (Chatterjee, 2006)، ويؤكد (فرنسوا شازل) أن الحركة الاحتجاجية هي بمثابة "فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية"، وأن الحركة الاجتماعية تفترض درجة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير والتجاوز، وهذا ما يؤكده (غوي روشي) مبرزا "أنها تنظيم مهيكل ومحدد له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة". وهذا ما يقود إلى الاعتراف بحساسية عنصر القضية المولدة للحركة الاحتجاجية. (Storper,2001, P162)

ويوجد عدة عناصر أساسية لا بد من توافرها في الحركة الاجتماعية حتى تستحق هذا المسمى هذه العناصر هي:

جهود منظمة، ومجموعة من المشاركين وأهداف وسياسات وأوضاع وتغيير ومكونات فكرية محركة ووسائل تعبئة، فالحركات الاجتماعية "هي تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة"(غانم، ٢٠٠٤).

العناصر نفسها نجدها في التعريف التالي: "يمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعي، باعتبارها قياما بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما، كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير وهي تشمل أيضا مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكارا مشتركة ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة. (وهبه وآخرون، ٢٠١١، ص٤٠)

إن العمل الثوري ما هو إلا امتداد للاعتصامات والحركات الاحتجاجية الشعبية والتي تتطور وتتزايد رقعتها وحدتها لتشمل أماكن وعدد كبير من المحتجين بسبب تمسك النظام بعدم الاستجابة للمطالب لتصل بالنهاية إلى عمل ثوري، وهذا يحدث في الأنظمة السلطوية بسبب عدم إدارة الأمور بحكمة من خلال المؤشرات التي تبنيها التغذية العكسية لردود الأفعال.(شحاته ووحيد، ٢٠١١، ص٧٨)

ان الثورات وتصاعد الاحتجاجات في الوطن العربي والتي اختلف المفكرون بتسميتها (هل هي ثورات أم احتجاجات) حيث ان المشاهد لما يحدث في الاحتجاجات والاعتصامات يرى بأنه بالرغم من حدة المواجهات بين الجماهير والأنظمة السياسية والأجهزة الأمنية لا يصل إلى ان نسميها ثورة، وبالمقابل يرى البعض الآخر من المفكرين ونتيجة لما حصل في تونس ومصر أنه عمل يرقى إلى ثورة جماهيرية أطاحت بالنظامين في هاتين الدولتين، وأن ما

يحدث في الدول العربية الأخرى من احتجاجات وأعمال عنف سوف يأتي أُكله بالتغيير، وأنه مهما تعنت النظام لن يصمد كثيراً أمام السخط الجماهيري. (حمودة، ٢٠١١، ص٤٦)

المطلب الثاني: الجوانب المطلوبة في الحراك

لا بد ان يكون هناك عدد من الجوانب والصفات التي يتصف بها المشاركين في الحراك، وأهمها الهدف الواحد، وعدد كبير من المشاركين يكونوا على قدر من الوعي حول المطالب، وان يكونوا مترابطين مع بعضهم البعض، وملتزمون، إذاً لا بد من أن تكون هناك أهداف ورؤى واحدة للمحتجين تجاه القضية أو المطالب، وبعد ذلك تتم عملية الاحتجاج من خلال تواجد جميع أطراف المحتجون ومن توجه إليهم المطالب "النظام".

وتكون المطالب إما من خلال المسيرات أو الإعتصامات، أو من خلال الصحافة والمظاهرات والحركات الإحتجاجية، ويتخللها رفع يافطات تبيِّن المطالب.(تيلي، ٢٠٠٤، ص٢٤)

ونذكر هنا أنه بعد نجاح الثورات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة والتي استطاعت بناء الدولة بما يضمن الحق للجميع، أصبحت المجتمعات الحديثة تنظر إلى المعارضة السياسية بعد نجاحها ليس فقط أنها معارضة، بل هي طريق للوصول إلى المصلحة الوطنية العليا بعد أن تمكنت من المحافظة على الاختلالات والتوترات السياسية لتحفظ الديمقراطية والسلم بعيداً عن التعبير عن قواها السياسية إلا من خلال القانون.

وهنالك العديد من الإشكالات التي تعيق العمل الحزبي أو الحراك السياسي في المجتمعات العربية إذ أن من أهم الاشكالات في العمل السياسي أو الحزبي، أو العمل الحراكي هو الخلاف بين القوى السياسية المعارضة، حيث تتهم قوى سياسية معارضة قوى سياسية أخرى وتكون هذه الاتهامات مصدر قلق ويكاد يكون حرب معلنة بين هذه القوى، تكاد تكون

اشد من القوى التسلطية على الأحزاب والمعارضة السياسية، فغياب الثقة والعمل الجماعي فيما بينها يولد هذه الأزمة، ومن ناحية أخرى يؤدي عدم وجود أهداف واضحة للاحتجاجات إلى إعاقة الحراك: والعمل الحزبي الأمر الذي يخلق فجوة بين نخب الحراك والسياسة وقواعدهم الشعبية.

وتعرف الحركة الاحتجاجية في الأردن في سياق الحراك الشعبي، حيث وصفت الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الجماهيري التي ترفع شعارات سياسية واجتماعية ومطلبيه، وتستخدم وسائل الضغط الجماهيري من طريق النزول إلى الشارع والساحات العامة بانتظام نسبي، فهي تجمع ما بين أشخاص توحدت إرادتهم على العمل المشترك من اجل أهداف محددة لكن من غير الواضح أن كانوا سيبقون يعملون معاً بعد تحقيق هذه الأهداف، ومن ناحية أخرى فان أعضاء الحراك لا يعملون تحت هوية قانونية ما باستثناء استخدامهم لحقهم في التجمع والتعبير، ولا يقومون عادة بتسجيل أنفسهم في أي إطار رسمي بغية الاستمرار معاً، وغالبا ما يجدون أنفسهم غير مضطرين إلى القيام بذلك.(المجالي، ٢٠١٣، ص٢٠)

ملامح الحركات الاجتماعية

يوجد فروق مهمة بين عمليات الحركة الاجتماعية والعمليات الأخرى للعمل الجماعي بما في ذلك التحالفات المناوئة، والحملات الطوعية على أهداف جماعية مشتركة على مستوى واسع، والعمل التنظيمي – وتتحدد الحركات الاجتماعية في ثلاثة أبعاد (Diani, 2003, p299-319):

- حضور أو غياب التوجهات الصراعية تجاه معارضين محددين.
- تبادلات غير رسمية محدودة أو غزيرة بين الأفراد أو المنظمات المنخرطة في مشروعات جماعية.

- هوية ضعيفة أو قوية بين أعضاء تلك الشبكات.

تبني عمليات الحركة الاجتماعية وتنتج شبكات معلوماتية مكثفة وسط الفاعلين الذين يتقاسمون ويشتركون في هوية جماعية وينخرطون في صراع اجتماعي أو سياسي، وهي تضاهي عمليات التحالف الذي لا تتطلب فيه العلاقات التكتيكية – الساعية إلى تحقيق أهداف محددة – وجود هوية جماعية، ولكن التحالف يتيح لأعضائه العمل تحت مفردات رعايته وتكفله بأمورهم.

وعند التحدث عن الحركات الاجتماعية نجدنا في الغالب نتحدث عن جماعات متنوعة الأهداف من خلال مصطلحات قابلة للتداول والتبادل مثل: التحالفات والحلفاء والشبكات وهي جميعها أشكال متميزة من مستويات العمل الجماعي، فجميع هذه الأشكال يمكن أن تكون جزءا من حركات اجتماعية والعكس صحيح.(شكلا ووهبة، ٢٠٠٥)

أسباب الاحتجاج (الأحمري، ٢٠١٢)

١. المظالم الحاضرة في الوعي: فالمظالم دائماً موجودة في المجتمع البشري، ولكن القضية نسبية بين مظالم جائرة جداً تخرج الإنسان عن طور الكرامة الإنسانية إلى أن تنهي وجوده وكرامته، وبين جور يحتمله الإنسان على صعوبات متفاوتة كما أن هذه المظالم ترتبط بمسألة وعيها وبثقافة المجتمع تجاهها. فقد ترتكب أفظع المظالم ولا يضعها مثقفوا المجتمع في سياق المظالم، والوعي بالمظالم هو الذي يساعد في تحويل الأفكار والتوجهات إلى حركة في الشارع.

٢. تجريم السلطة للشكوى: وهو أن تمنع السلطة المجتمع من أن يشتكي ومن أن يتحدث عن مشكلاته.

٣. تجريم المعارضة: يصر المستبد على أن يجعل المعارضة جريمة من جرائم المجتمع المقهور به.

٤. غياب الاحترام: المال والسلطة تزرع في من يملكهما مرضاً نفسياً وخلقياً قل من يتنبه إليه ممن غرق فيه، فيتوهم الكمال وربما ادعاه في كل شيء، حتى في بنيته الجسمية مقارنة بغيره.

٥. القهر العام: حاجة المجتمع إلى الاحترام أساسية جداً، وبالتالي شعور المجتمعات المقهورة بحالة الاحتلال والاستعمار جزء أساسي منها قضية الشعور بالنقص والمهانة.

٦. الاغتراب السياسي: بمعنى أن يصبح المجتمع لا مشاركة له في السياسة، وأن يصبح غريباً في بلده، ورأيه غريباً في كل شيء.

٧. الحرمان المادي: يقابل الحرمان المادي رؤية السرقة؛ فأن نجد هذا الجوع والفقر المنتشر ومع ذلك نجد الذي يمتص هذا المجتمع حياً متنفذا يمارس القهر وهكذا يشعر المجتمع بالغبن.

٨. الثقافة المثالية: الثقافية المثالية في المجتمع يساعد وجودها على تصاعد الاحتجاج في المجتمع، تلك الثقافة المثالية المشحونة بالقيم العالية وبالتطلع إليها، من خلال نماذج مخلصة ونزيهة في الذهن أو الواقع، حين يوجد في ثقافة الناس وحديثهم تناقل وسماع لقصص عن نماذج مثالية من العدالة والديمقراطية، تجعل الشعوب المقهورة تلاحظ وتنظر في مكان آخر.

٩. القيادة الصامدة للمحتجين التي تقول: "لا" لكل تراجع عن هدفها.

١٠. وضوح نماذج الانحراف واشتهار الفساد: فالملاحظ في أسباب نجاح الثورتين المصرية والتونسية شهرة الطبقة الفاسدة المقربة من الحكم والمستبدة بالمال والقرار،

وحضور هذه الأسماء والنماذج لدى الجميع، وربط غنى هؤلاء وما يستنزفونه من الثروة والتأثير في مسيرة الشعب بما يجري للطبقات الفقيرة ومشاهد مآسيها المتكررة.

أشكال الاحتجاج السياسي الشعبي

تتمثل أشكال الإحتجاجات السياسية الشعبية في الآتي(العايد، ٢٠٠٩):

١- رفض القرارات والسياسات الحكومية الجديدة.

٢- المظاهرات: وهو ما يقوم به جمهور المواطنين من مسيرات احتجاج سلمية على قرارات وسياسات جديدة.

٣- الصدامات: وهو تحول المظاهرات السلمية إلى استخدام أعمال شغب وتخريب.

٤- المواجهات المسلحة: وهو استخدام السلاح من قبل الحكومة والمواطنين في سبيل فـــرض واقع جديد.

٥- العوامل الاقتصادية: وهي المتغيرات المعنية بالمستوى المعيشي؛ مثل الدخل.

٦- العوامل الاجتماعية: وهي المتغيرات المعنية بالحالة الاجتماعية مثل الفقر والبطالة.

٧- العوامل السياسية: وهي المتغيرات المعنية بالحالة السياسية؛ مثل التعددية السياسية والثقة بالحكومة.

كيف تعمل الحركات الاجتماعية

تتطلب إدارة الحركات الاجتماعية إتاحة المجال للتنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية، فالحركات الاجتماعية يمكن أن تساعد على خلق مناخ يتيح المجال لتآلف ثلاثة عناصر وظيفية (تيلي، ٢٠٠٤، ص٢٧):

أ- الحملة: مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

ب- ذخيرة الحركة الاجتماعية: عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسي (خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، ولقاءات عامة، ومواكب مهيبة، واعتصامات، ومسيرات ومظاهرات وحملات مناشدة، وبيانات في الإعلام العام ومطويات أو كراسات سياسية).

ج- مؤهلات التحرك: تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحدة هي: الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام تجاه أنفسهم أو تجاه قاعدتهم الشعبية.

فالحملة تختلف عن المناشدة أو الإعلان أو اللقاء الجماهيري الذي يتم لمرة واحدة وينتهي. فالحملة تمتد لما بعد الأحداث الفردية، ولو أن الحركات الاجتماعية غالبا ما تشتمل على مناشدات وإعلانات ولقاءات جماهيرية. والحملة دائما ما تصل بين ثلاثة أطراف على الأقل (وهبه وآخرون، ٢٠١١، ص٤٢):

- مجموعة من المطالبين الناذرين أنفسهم.
- المستهدفون الذين توجه إليهم المطالب.
- جمهور من نوع أخر(الأغلبية الصامتة).

أما ذخيرة الحركة الاجتماعية، فهي مجموعة الاداءات التي تكون متضمنة في الحركة الاجتماعية التي تشمل: التظاهرة والمسيرة وحملات المناشدة والاعتصام، والبيانات الصحافية والذخيرة تدل على وجود حالة من الاستعداد والقوة.

ويقصد بالذخيرة مجموعة من الأعمال الروتينية التي يتجمع بواسطتها الناس للعمل على مصالحهم المشتركة، وهذا المفهوم يدعونا إلى البحث في نماذج من الإملاء الجماعي للمطالب، وانتظام طرق تجميع الناس وترابطهم معا لرفع مطالبهم عبر الزمان والمكان. (تيلي، ٢٠٠٤، ص٢٧)

مؤهلات التحرك

أما مؤهلات التحرك، فتتضمن الصفات والقيم الأربع: الجدارة والاتحاد والعدد والالتزام حيث ينبغي أن يعتمد تشكيل حركة اجتماعية على مجموعة من الأفراد العازمين على الاتحاد ولا بد من أن يكونوا بعدد كاف ومعبر وان يتصفوا بالالتزام وكذلك بالاستحقاق أو الجدارة بالموقف الذي يتخذونه حيال قضية ما. وتجمع الحركات الاجتماعية في طبيعتها ثلاثة أنواع من المطالب: برنامجاً، وهوية، ومكانة. وتتضمن مطالب البرنامج دعما أو تأييدا أو معارضة معلنة للتحركات الفعلية أو المقترحة من قبل المستهدفين من مطالب الحركة. أما مطالب الهوية فتتألف من تأكيدات اننا –نحن المطالبين– نشكل قوة موحدة يعتد بها، وصفات الوقفة (الجدارة، والوحدة والزخم العددي والالتزام) تساند مطالب الهوية. أما مطالب المكانة فتؤكد روابط وتشابهات مع فاعلين سياسيين آخرين، على سبيل المثال: الأقليات المستبعدة، أو جماعات المواطنين القائمة على نظام سليم، أو المؤيدين المخلصين للنظام وهي أحيانا ما تكون معنية بمكانة الفاعلين السياسيين الآخرين، مثلا في الدعوى الهادفة إلى إخراج المهاجرين أو إقصائهم من المواطنة. (وهبه وآخرون، ٢٠١١، ص٤٦)

المبحث الثاني: مفاهيم الإصلاح السياسي

ان الاصلاح السياسي يخدم المصالح الوطنية في الدولة وهو عامل من عوامل مسيرة البناء الوطني، وتعد الديمقراطية المدخل للإصلاح السياسي، وان عملية التغيير تمثل الحياة الحقيقية للمجتمعات التي تتطلع إلى الريادة والقدرة على مواجهة التحديات وإحداث نقلة نوعية لمواكبة التطور الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالحرية والديمقراطية، وسنتناول هذا الموضوع من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الإصلاح السياسي

الإصلاح هو التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج (بني سلامة، ٢٠٠٧). والإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو إيجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية.(ساعف، ٢٠٠٨)

ويقصد بالإصلاح السياسي الشامل التأسيس لدولة ديمقراطية عصرية، يستند فيها الحكم إلى شرعية شعبية حقيقية مقنعة، تسود فيها الحريات العامة، وتبنى على أسس انتخابية عادلة، وتتعامل مع المواطنين بالتساوي في كافة الحقوق نصوصا وممارسة، وتعتبر الوطن وحدة واحدة بكل أجزائه، كما تعتبر مواطنيه شعبا واحدا موحدا، وتستطيع مواجهة التحديات وتملك القدرة على الاستفادة من الفرص.(الحمد، ٢٠١١)

ويعد الإصلاح السياسي من منظوره العملي والواقعي هو "عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للقيم والأساليب الديمقراطية في التعامل ما بين الفرد والمجتمع والفرد وعلاقته بالدولة وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار".(الطويل، ٢٠٠٥)

وإن الإصلاح السياسي أصبح مطلباً أساسياً تردده الحكومات والدول والشعوب والأفراد بغية الحصول على الحرية والعدل والمساواة، والحد من الفقر والبطالة، وأن ذلك لا

يتم إلا من خلال انتهاج الحكومات سياسات تصحيحية تهدف إلى إحساس المواطن بقيمته وكرامته والمحافظة على حقوقه وتعريفه بواجباته، كي يتمكن من التكيف والانسجام مع متطلبات التقدم، والحضارة ومستجدات الحياة السياسية، وخلاف ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية تؤدي إلى الحراك الشعبي، والاعتصامات والمظاهرات، واستخدام العنف أحياناً، وتتفاوت الحكومات في تعاملها مع ما يقوم به الأفراد من ممارسات في سعيهم للحصول على إصلاح سياسي يحقق لهم العدل والمساواة.(المناعسة، ٢٠٠٧)

وقد لوحظ بأن هناك حظور دولي في عملية الأصلاح السياسي في المنطقة العربية، وتقاطعت ابعاد الحظور الدولي في قضايا الشرق الأوسط الكبرى وعملت بعض الأنظمة الحالية إلى القيام بإصلاح ذي طابع اقتصادي واجتماعي مثل المغرب، السعودية، مصر، الأردن.(بني سلامة، ٢٠١٠)

ومن العوامل الدافعة إلى الإصلاح السياسي(طبيشات، ٢٠٠٥):

- الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، وهو ما يتطلب إصلاح البنية السياسية والمؤسساتية وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير.
- والرغبة في رفع مستوى المعيشة، ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق وحدة النسيج الاجتماعي، وحماية مصالح الأقليات العرقية والأثنية والدينية.
- الرغبة في التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية خاصة بعد أحداث (١١ أيلول) عام (٢٠٠١م) وما تلاها من أحداث في العراق وأفغانستان وربط الإرهاب بالإسلام والخلط ما بين المقاومة والإرهاب.

ولاشك أن هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية حيث أن الأخيرة تعني الانتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة

للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية، ومن الممكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة. وبشكل عام فإن النظام السياسي المتطور يمتاز بعدة سمات أهمها(المشاقبة، ٢٠١١):

- وجود سلطة مركزية تقترن بضعف مراكز السلطة المحلية والتقليدية لكن المركزية السياسية ليست مطلقة ولا تتعارض مع السماح بقدر من الاستقلال والذاتية على صعيد المحليات.
- الانتقال السلمي للسلطة أو التغيير السلمي للقادة "مبدأ تداول السلطة السلمية" من خلال الانتخابات العامة والدورية الحرة والنزيهة.
- وجود جهاز إداري كفء وقادر على تنفيذ سياسات وبرامج الحكومة في شتى الميادين والمستويات.

في الوقت الذي يندر أن يفصح فيه أي طرف من رؤساء الدول والحكومات والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، عن ماهية الإصلاح ومضامينه ووسائله واستحقاقاته، فان الشعوب العربية تراقب المشهد بصبر لا ينفد، وتستمع دون أن ترى شيئا يحدث على ارض الواقع. فهي لم تعد معنية بالتصريحات التي تطلق بمناسبة وبدون مناسبة، ولا بالإصلاح الذي يهبط على شكل منح موسمية من الداخل أو من الخارج، بل أنها معنية فقط بالإصلاح الحقيقي المستقر في وعي هذه الشعوب والذي تشارك في صنعه، ومن شانه أن يغير الواقع إلى الأفضل، في إطار منظومة ديمقراطية متكاملة. وهذه الشعوب تحترم الإصلاح الذي يبدأ باحترام الدستور، ويصون كرامة الإنسان ويحمي حقوقه وحرياته، ويتعامل مع الأمة باعتبارها مصدر السلطات قولا وفعلاً.(احمد وآخرون، ٢٠٠٦، ص١٤١)

المطلب الثاني: سياسة الإصلاحات التي تديرها الأنظمة

لم يؤدي أي واحد من نماذج الإصلاح التي تتم إدارتها من السلطات العليا في الدولة إلى التأثير في كيفية الاستحواذ الفعلي على السلطة السياسية واستخدامها، فهي تعنى بنماذج الإصلاح، والتغيير المؤسساتي بدون تقاسم السلطة، أو التحسينات الهامة في حقوق المواطنين بدون إصلاح مؤسساتي، أو مجرد القبول بوجود معارضة، وفي حين وفرت عمليات الإصلاح المحدودة هذه بعض الفوائد للسكان في البلدان، إلا أن الإصلاح المدار من الأعلى يبقى مجرد عملية تجري تحت السيطرة بعناية حيث يتم إدخال التغيير فقط أين ومتى يلائم ذلك أهداف المؤسسة الحاكمة.(أوتاي ودن، ٢٠٠٧)

وأن التغيير تجري إدارته بحذر لا ينطوي ضمناً على أن أنظمة الحكم التي تكون حرة بالكامل في التصرف عندما يتعلق الأمر بإدخال الإصلاحات. فأية خطوة باتجاه الإصلاح، مهما كانت محدودة، تكون لها مؤيدوها ومعارضوها. كما أن الإصلاح يتعرض أيضاً للدفع من الخارج، بفعل الضغط الموضوعي للعولمة ونتيجة المطالبة المباشرة من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي لها أفكارها الخاصة حول كيفية تحقيق عملية الإصلاح فهذه الضغوط الخارجية يمكنها أن تغير توازن القوى لصالح الإصلاح، ولكنها تستطيع أيضاً أن تؤدي إلى تشريع إجراءات لا يؤمن بها نظام الحكم، والتي يمكنه إبطالها بسرعة عبر اتخاذ خطوات أخرى. (أوتاي ودن، ٢٠٠٧)

وتتطلع الشعوب إلى الإصلاح الذي تقوم في ظله تعددية سياسية تعبر عن طموحات الناس، وأحزاب وطنية تمتلك برامج للحكم وتتنافس فيما بينها. وهي مستعدة فقط للدفاع عن الإصلاح المؤسسي، الذي يتطور وينضبط إيقاعه من خلال انتخابات حره ونزيهة ودورية، يشارك فيها المواطنون دون تدخل أو تزييف، والتي تفرز مجالس نيابية تمثل إرادة الأمة

ومصلحة الوطن والمواطنين تمثيلا صحيحاً، وتقر تشكيل حكومات تحوز ثقة أغلبية الناخبين، بينما تقوم الأقلية البرلمانية بمراقبة أدائها بشفافية كاملة. وأن الشعوب العربية معنية بالإصلاح الذي يجفف منابع الفساد ويوفر شروط التنمية المستدامة أسسها في المجالات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والبيئية. (احمد وآخرون، ٢٠٠٦، ص١٤٢)

أما أفكار الإصلاحيون أنفسهم فتتضارب نوعاً ما حول أهدافهم، لأنهم يرغبون إلى حد ما بشيء قد لا يكون ممكناً: يدفعهم في ذلك ما يعتبره منهم على أنه إصلاح وتحديث اقتصادي إلزامي، فهم قد يرغبون في إحداث تغيير حقيقي في النواحي الاقتصادية والإدارية، ولكنهم لا يرغبون في أن يتوسع التغيير ليكتنف المجال السياسي. وفي حين أن إصلاحيي النظام الحاكم قد يستفيدون من وجود حلفاء لهم بين مجموعات المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في معركتهم ضد الحرس القديم، لكنهم يخشون إعطاء هذه المجموعات دوراً مخافة من أن يزيد ذلك من مرارة المعركة بين الإصلاحيين والمتشددين من ناحية، وأن يفوض سلطة الإصلاحيين بالذات من ناحية أخرى. (أوتاي ودن، ٢٠٠٧)

وفي الدول التي أخذت بالنهج الديمقراطي، تتعاون الحكومة والبرلمان في صياغة السياسيات العامة، بما فيها سياسة التشريع وإدارة شؤون الدولة وفق معايير موضوعية بعيدا عن ابتزاز أي طرف للآخر، كما تمارس المعارضة دورها السياسي كاملاً بما يحقق مصلحة الدولة والمجتمع ويصون حقوق الأفراد والجماعات والمؤسسات، في ظل قضاء مستقل وقادر على تطبيق القانون وتحقيق العدالة. (احمد وآخرون، ٢٠٠٦، ص١٤١)

وفي الآونة الأخيرة تجري "خطوات" الإصلاح السياسي في الدول العربية في ظل ظروف دولية هي الأصعب من نوعها في تاريخ المنطقة بوجه عام. وبدلاً من أن تجري عملية الإصلاح السياسي وفقاً للتطور الطبيعي الداخلي، فإنها تجري بتأثير ظرف دولي

ضاغط ومضلل في الوقت نفسه، وبالطبع فإن هذا الظرف الدولي بلغ ذروته بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة ممثلاً في ما أطلق عليه "مبادرة الشراكة من أجل التنمية والديمقراطية"، وقد تم تصنيف النظم العربية إلى أربع مجموعات هي(عبد الله، ٢٠٠٦، ص١٨):

١) مجموعة النظم المطالبة بأن تجري الإصلاحات الديمقراطية والتغيير في مجتمعاتها بنفسها (مصر – السعودية).

٢) مجموعة النظم التي يتم فيها فرض الإصلاحات بالقوة العسكرية إن لزم الأمر (ليبيا– سوريا).

٣) مجموعة النظم التي سيكتفي فيها بخبراء ومستشارين أمريكيين لدعم عملية التغيير (البحرين – الكويت – المغرب).

٤) مجموعة النظم التي في حالة شراكة مع الولايات المتحدة وتقبل ببرامج أمريكية محددة (قطر– الأردن – اليمن).

وقد تميزت البيئة السياسية العربية خلال نصف القرن الماضي، بعسكرة الحكم وتركيز السلطة، سياسيا وامنيا وعسكريا، في شخص رئيس الدولة كما تميزت الحقبة المعاصرة بسيطرة الحكومات على القرار في جميع الشؤون التي تتعلق بحياة الناس ومستقبلهم وانعدام المساءلة بجميع أشكالها الدستورية والقانونية والأخلاقية. وقد ترافق ذلك مع غياب قواعد واضحة ومستقرة للعمل السياسي والتقاليد الديمقراطية وطغيان الاعتبارات الشخصية في مختلف المجالات والمستويات، مما أدى إلى عدم تداول السلطة بطريقة سلمية، وتهميش المعارضة بل وإلغاء دورها كليا وذلك بسبب عجز الأنظمة السياسية عن استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية. (احمد وآخرون، ٢٠٠٦، ص١٤١)

ويوجد إشكالية حقيقية في علاقة السلطة بالمجتمع في الوطن العربي، وأن تصويب هذه العلاقة يبدأ بمأسسة المشاركة السياسية في إطار بيئة ديمقراطية، ويستوجب الاعتراف بمؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز دورها كقنوات للمشاركة إذ من غير المتصور قيام نظام ديمقراطي دون مؤسسات فاعلة للمجتمع المدني، وبذلك تتكامل أركان العملية الديمقراطية ويتعزز استقلال تلك المؤسسات وهو الأمر الذي يتطلب بالضرورة مناخا ملائما لتعميم الثقافة المدنية وإشاعة ثقافة الحوار كما يتطلب العمل على ترسيخ مفهوم المواطنة بأبعاده القانونية والسياسية في المجتمعات العربية، والالتزام بهذا المعيار في علاقة الدولة بالمواطنين لأنه يعد ضمانة لمراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لمبدأ المواطنة ويعطي للمواطنة معنى الانتماء والولاء الوطني، ويجعل من الديمقراطية عملية مشاركة فعالة وليست مجرد ديكور. (أحمد وآخرون، ٢٠٠٦، ص١٤٨)

ويترتب على دعاة الإصلاح والمنشغلين بقضايا حقوق الإنسان ومناهضة الفساد في الوطن العربي المبادرة إلى تكوين شبكة من مؤسسات المجتمع المدني، وتبني برنامج مشترك للدفاع عن الديمقراطية والاستعانة بالأعلام الحر حيثما كان لكشف مواقع الفساد والتشهير بأي تقدم له وتشكيل جماعات ضغط فاعلة، ترصد التطورات على صعيد العملية الديمقراطية بشكل عام، وعلى جبهة الفساد بشكل خاص، وتعمل على تعبئة الرأي العام بمخاطره وأساليب مقاومته. وان التعامل العقلاني مع تحديات المستقبل في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وما يرافقها من انفتاح بلا حدود على أفاق العالم، يوجب على أنظمة الحكم والنخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي، أن تدرك حقائق هذا العصر، وتبادر إلى فتح مسالك الحوار وتوفير حرية التعبير عن الرأي بجميع صورها وأشكالها دون عوائق، كما أن عليها أن تبدأ بالإصلاح السياسي والاقتصادي، فهو السبيل الاقوم لمواجهة قضايا التنمية والفقر والتخلف

والقهر الاجتماعي والسياسي، وبخلاف ذلك فلن يكون البديل غدا سوى مزيد من العنف. (أحمد وآخرون، ٢٠٠٦، ص١٤٩)

والشعوب العربية من المحيط إلى الخليج باتت تدرك أن العلاقة التي كانت سائدة في السابق بين الحاكم والمحكوم لم تعد صالحة للمرحلة التي تلي الربيع العربي بل أن إصلاحها وإعادة تعريفها بات ضرورة قصوى اليوم لضمان انتقال المنطقة العربية إلى مصاف الدول الديمقراطية أسوة بغيرها من دول أوروبا الشرقية وغيرها من الدول التي عانت من الاستبداد وغياب الحرية ثم وجدت طريقها إلى الديمقراطية. ومحاولة إيجاد تلك العلاقة السليمة والديمقراطية بين الحاكم والمحكوم، التي تتطلع إليها الشعوب التي نهضت من اجل المطالبة بالتغيير.(الحسن، ٢٠١٢، ص١٩)

الإصلاح المؤسساتي

من بين المقاربات المتبعة للإصلاح السياسي، قد تكون الخطوات التي تبادرت إليها الأنظمة الحاكمة المختلفة لإدخال الإصلاح المؤسساتي الرسمي، لكن بدون النقل الفعلي للسلطة الحقيقية إلى المؤسسات الجديدة، بمثابة محاولة لاسترضاء القوى الداخلية أو الخارجية التي تطالب بالتغيير. وقد يتم إغراء المعارضين الداخليين للانضمام إلى اللعبة السياسية، حيث تكون حظوظ نجاحهم فيها ضئيلة للغاية، وذلك على أمل أنهم سوف يكتسبون قوة وقدرة على ممارسة ضغط أكبر على النظام الحاكم في الوقت المناسب. ومن الممكن إرضاء المعارضين الخارجيين بسهولة أكبر، ولاسيما إذا كانت لديهم مصلحة أقل في السياسات الداخلية للبلد الذي يقوم بالإصلاحات، ولكنهم يحتاجون بدلاً من ذلك إلى الإظهار بأن سياستهم فعالة.(أوتاي ودن، ٢٠٠٧)

ويجب وضع قواعد تنظم العلاقة بين أركان الدولة وتسمح بتغيير الحاكم دوريا ويلزم الجميع باحترام حقوق الإنسان الأساسية والحريات بما يضمن للشعوب المضي قدما وعدم العودة إلى عهود من القهر عانى فيها الأفراد وفقدوا الشعور بكرامتهم الإنسانية. وهذه الشعوب بحاجة إلى كل ما يؤسس لدولة القانون والمؤسسات، وكل ما يحقق المساواة للجميع بصرف النظر عن الطوائف والاثنيات وغيرها من الفوارق الاجتماعية.(الحسن، ٢٠١٢)

الفصل الثاني
العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الاحتجاجات في الوطن العربي والأردن

ويشتمل على:

المبحث الأول: العوامل الداخلية.

- المطلب الأول: العوامل الداخلية في الوطن العربي.
- المطلب الثاني: العوامل الداخلية في الأردن.

المبحث الثاني: العوامل الخارجية.

- المطلب الأول: العوامل الخارجية في الوطن العربي.
- المطلب الثاني: العوامل الخارجية في الأردن.

الفصل الثاني

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الاحتجاجات في الوطن العربي والأردن

شهدت الساحة العربية موجة من الاحتجاجات والتي جاءت نتيجة لتحرك الشارع العربي في شكل ثورات شعبية، مطالبة بالإصلاح وإزالة الأنظمة الفاسدة والمستبدة، فبدأت الاحتجاجات من تونس ومن ثم انتقلت الى ميدان التحرير في مصر ومنها الى ليبيا ومنها الى اليمن وسوريا، وهناك عدة عوامل داخلية وخارجية إلى اندلاع هذه الاحتجاجات، وسنتناول هذا الموضوع في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: العوامل الداخلية.

إن الظروف كانت ملائمة لإندلاع الاحتجاجات، وقد توفرت كل العوامل والمحفزات لتحريك الشارع العربي من الخليج إلى المحيط الذي ينشد الإصلاح والحرية والشفافية والعدل. ولنجاح أي ثورة لابد لها من طاقات وقوى محركة تتوفر فيها صفات محددة من أجل الوصول بهذه الثورات إلى غاياتها المنشودة، فثورات الربيع العربي كان من أسباب نجاحها توفر هذه القوى المؤثرة والمتمثلة في فئات الشباب والطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال والعاطلين عن العمل وكذلك القوى العقائدية لما لها من مرجعية دينية قادرة على القيادة والتوجيه استنادا إلى شعارات دينية وأخلاقية ذات أثر عميق. وسنتناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: العوامل الداخلية في الوطن العربي.

شكلت حادثة إشعال المواطن التونسي محمد بوعزيزي النار في نفسه في ديسمبر ٢٠١٠م الشرارة الأولى للاحتجاجات والاضطرابات التي امتدت لتشمل معظم الدول العربية في الشرق الأوسط، وأطلق عليها البعض مسميات أخرى مثل الصحوة الإسلامية، أو الصحوة العربية، أو الربيع العربي لبداياتها في فصل الربيع، وتميزت هذه الاحتجاجات بعدة خصائص منها أنها ثورات شبابية واغلب قياداتها تنتمي إلى الطبقة الوسطى والفقيرة، واستخدمت المؤسسات الدينية والمساجد والميادين العامة مكاناً لها، وتختلف في مخرجاتها ونتائجها من دولة إلى أخرى.(إسماعيل، ٢٠١٣، ص٧١)

ولقد أدت وسائل الاتصال الحديثة إلى نقل صورة شاب تونسي احرق نفسه احتجاجا على الظلم أمام عدسات الهاتف الخلوي يوم ٢٠١٠/١٢/١٧م بين الفضائيات والمواقع الالكترونية، لتصبح تلك الصورة المرعبة شعلة الحرية لملايين الشباب العرب العاطلين عن العمل واليائسين من المستقبل والمتذمرين من التجاهل والتهميش والقهر. وانتقل الانفجار الجماهيري الذي لم يتوقعه أي من الأنظمة الحاكمة من تونس إلى مصر واليمن وليبيا وسورية، وهز الكثير من الدول العربية الأخرى، وكان ذلك نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية وتقنية، تجمعت تحت ظروف معينة. (حتاملة، ٢٠١٢، ص١٦)

وهناك عوامل كثيرة ومتقاطعة ومتداخلة ما بين مظالم سياسية واقتصادية واجتماعية وأخرى ثورة تكنولوجية عبأت ونظمت وسهلت انتشار الاحتجاجات بين الشعوب العربية وانتقالها من دولة إلى أخرى، ومن أهم أسباب نجاح الثورة عدم معرفة الطرف المحرك لها في كافة الدول العربية، حيث كان المجتمع كوحدة واحدة هو الحاضن للثورة العربية والموجه لها. (جويدة وخلف، ٢٠١٢، ص١٧)

وإن الثورات العربية وضعت الرأي العام العربي في خانة المحددات الأكثر تأثيراً في التغيرات الجيوستراتيجية، والذي بدأ يبلور كيانات عربية غير واضحة المعالم. ولاشك في أن بروز الشعور بكيانية عربية إلى جانب تعزيز الوطنيات المحلية ترك تداعياته على الوضع السياسي في العالم العربي. وخلق تغيراً في المفاهيم الإستراتيجية من جهة، وحتم تغيراً إستراتيجياً مستقبلياً في التوجهات الدولية والإقليمية من جهة أخرى. وقد توصل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات إلى بعض النتائج المستنبطة من التفاعلات العربية الحالية، وأبرز هذه النتائج هي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢):

- الاعتدال والمقاومة بمفاهيم جديدة: أن الثورات العربية جاءت مع تغيرات إستراتيجية، والفارق النوعي الذي أحدثته هو قدرة الرأي العام العربي على التأثير في مدخلات عملية صنع القرار، حيث أصبحت الكيانية العربية المتمثلة في الرأي العام العربي هي محور المقاومة الحقيقي، الذي يمكن البناء عليه في رفض الإملاءات الأمريكية والإسرائيلية للأنظمة. وتدل النتائج الإحصائية التي أبرزها المؤشر العربي الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات صواب هذه النتيجة، حيث أن ٨٤% من الرأي العام العربي يرى في القضية الفلسطينية قضية العرب جميعاً، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم، وأن ٥١% من الرأي العام العربي يرى أن إسرائيل هي الأكثر تهديداً للدول العربية، و٢٢% يرى في الولايات المتحدة الداعمة لها دولة تهدد الأمن الوطني للدول العربية.

- التغير في تعريف الأمن الوطني للدول العربية، فالثورة التونسية والليبية واضطرار الأنظمة في الجزائر والمغرب إلى الإصغاء إلى الرأي العام، قدمّت مؤشرات لكسر واقع استدامة الخلافات بين دول المغرب العربي، ووجدت الأنظمة الجديدة أو القائمة أنّ المعالجة الاجتماعية لمشاكل الفقر، والبطالة والدّخل والرفاهية، لا تنحصر فقط في إطار

المعالجة الداخلية، وإنما تتطلب تعاوناً إقليمياً يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري والموارد الطبيعية والاقتصادية في هذه الدول.

- بروز التفكير الإستراتيجي: ويقصد به استعادة أهميّة التفكير الإستراتيجي لبعض الدول العربيّة التي يغيب عنها، نتيجة طبيعة النظام السياسي الذي يحكمها، ولا سيّما في منطقة الخليج العربي ودوله المركزية، حيث أن حالة التحصّن في المَلكيات الخليجية من حركات التّغيير تعود في غالبيتها إلى محددات الواقع السياسي الذي يحكم الاختلاف بين الجمهوريات والملكيّات. ولكن حركات الإصلاح والتغيير فرضت جملة من التغييرات داخل هذه الملكيات، ولا سيّما محاولة حلّ المشاكل الاقتصادية الداخلية.

لقد بدأت الاحتجاجات الجماهيرية في تونس ردة فعل عفوية على واقع محتقن، بسبب جمود البنية السياسية، والاستبداد الممنهج. والمطالب كانت في بدايتها متواضعة بمقياس الحركة، حيث لم تتجاوز المطالبة بالمزيد من الحريات ومحاربة الفساد، لكن ما لبث سقفها أن ارتفع في مواجهة القمع الشديد، الذي مارسه نظام بن علي، لتصل إلى المطالبة بإسقاط النظام. وأن الحراك الجماهيري التونسي بدأ متواضعاً من حيث وعي أهدافه الحقيقة، لكنه ما لبث أن أنضج وعياً ذاتياً من داخل الحراك، تمثل في الالتفاف حول هدف ملح، هو إسقاط النظام.(المديني، ٢٠١١، ص٤٥)

وربما تفاجأ النظام السوري بانتقال عدوى التغيير الثوري إليه؛ إذ كان محكوماً بصورة نمطية فرضت عليه سوء تقدير قابلية المجتمع السوري للاحتجاج، لا سيما عندما وضع شرعية بقائه في سلة السياسة الخارجية المقبولة شعبياً. ولذلك فقد رأى أن سبب الثورة في مصر هو سياستها الخارجية، وتجنب- بذلك- رؤية الأسباب الاجتماعية السياسية

والحقوقية الداخلية للثورات. وقد اتسعت الحركة الاحتجاجية في سورية أفقياً، وتصاعد سقف شعارتها؛ لتصل إلى مطالب إسقاط النظام. وفشل النظام سياسياً في التعاطي إيجابياً مع المطالب السياسية، عندما نزل الحركة الاحتجاجية في خطاب المؤامرة والصهيونية، والتدخل الخارجي الذي لم يكن قائماً. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)

لقد وضح منذ الثورات العربية الانتماء الإسلامي لها وذلك من خلال الشعارات المرفوعة وانطلاق هذه الثورات من المساجد وفي أيام الجمع (جمعة الغضب، جمعة التحرير، جمعة الكرامة)، وهذه الجماعات الثورية تنتمي الى التيار الإسلامي المعتدل وهذه النخب الحديثة لها مفهوم شامل للشفافية والاعتدال والوسطية في التعاطي مع الشأن العام من غير تشنج أو تعصب، وذلك من اجل الوصول إلى التغيير الأمثل الذي يتناسب مع شعوب المنطقة (سياسياً واقتصادياً وفكرياً وتوجهاً) بالكيفية التي تحقق الرضا والكرامة لهذه الشعوب. إضافة إلى وجود العمق الشعبي الراشد، والذي يتمتع بوعي سياسي عال وما له من رؤية أيديولوجية معتدلة بعيدا عن التعصب الأعمى مع الطبيعة المطلبية لدى هذه الثورات الشعبية.(إسماعيل، ٢٠١٣، ص٧١)

ولا شك في أن النظام السياسي العربي يعيش أزمة حقيقية، منذ عدة عقود، فهو يعاني من عدم التجانس بين الأنظمة الملكية والقبلية والجمهورية، وقد بُنِيَت الحواجز بين تلك الأنظمة بسبب النظرة القطرية والإقليمية بدلا من الاتحاد والتقارب والتنسيق المفترض ضمن عالم عربي تتوافر فيه كل عناصر الوحدة والقوة، سوى عنصر واحد مفقود، هو عدم وجود الإرادة السياسية الصادقة لدى الحكومات القائمة، وحرصها على المصالح الشخصية أكثر من اهتمامها بالمصالح الشعبية. والجانب الآخر في أزمة النظام السياسي العربي هو (الشيخوخة) التي أدت إلى أمراض مزمنة، وعدم إتاحة الفرصة أمام الشباب للمشاركة في الهيكل السياسي

ودعمه وتجديده وتطويره، من خلال تداول سلمي لمواقع المسؤولية. (حتاملة، ٢٠١٢، ص١٧)

ويشير المديني إلى أن الإحتجاجات جاءت بفعل تفاعل عدة متغيرات ديمغرافية واقتصادية وسياسية، وقد تمثلت هذه المتغيرات بالنسبة إلى المجتمع العربي في ثلاثة متغيرات رئيسية (المديني، ٢٠١١، ص٤٣):

١. متغير التعليم، وقد أفرز نتيجتين هما: الوعي، والقدرة على توظيفه في إدراك قيمة الحرية كمدخل لإحداث التغيير.
٢. متغير اقتصادي اجتماعي، وقد أفرز كذلك نتيجتين: نمو طبقية متوحشة تتغذى على انعدام عدالة توزيع الدخل، واستشراء البطالة بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية.
٣. متغير تواصلي، وقد أفرز بدوره نتيجتين: إطلاع الناس على ما يجري حقيقة في بلدانهم وفي العالم ومقارنته، والقدرة على التواصل بينهم بدون حدود أو قيود، بالشكل الذي كان طاغياً قبل الطفرة التي شهدها قطاع الاتصالات.

القوى المحركة للإحتجاجات

تتمثل القوى المحركة للإحتجاجات في الآتي(إسماعيل، ٢٠١٣، ص٧٩):

أولا: الشباب

نظرا إلى الدور البارز للشباب في رسم ملامح الربيع العربي، خصوصا بعد الحركات الثورية التي قام بها لتغيير الأنظمة الفاسدة، وبعد نجاح الشباب في قيادة ثورات الربيع العربي طالبت العديد من الأوساط بتحول تأثيرا لشباب من العمل السياسي إلى العمل الاقتصادي من خلال دعم مسيرة التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي، وذلك لاعتبارات بشرية واقتصادية وتنموية متنوعة. وللشباب أهمية بالغة كقطاع عريض واسع ضمن التركيبة

السكانية للمجتمعات العربية والإسلامية. وان الشباب وان ضعفت خبراتهم وقلت مداركهم يبقون هم القوى الدافعة للثورات وهم ماكينة التغيير والاعمار والتطور لكل الأمم لنشاطهم ومقدراتهم العالية على صناعة الأحداث وتحريكها، فهم رضينا أم أبينا عصبا للتغيير السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للأمم بما ليس لها حدود وطموحات شعوبهم المغلوب على أمرها، فهم خط الدفاع الأول عن مكتسبات الأمم وهم طريق الشعوب للوصول إلى أسمى الغايات وهذه الشريحة استطاعت أن تكسر حاجز الخوف والاستسلام والخنوع والركوع.

ثانيا: الطبقة الوسطى:

أن هذه الطبقة هي الطبقة الأكبر في بلدان الربيع العربي كمصر وتونس واليمن وسوريا ويختلف الحجم والحالة المادية لهذه الطبقة من دول عربية أخرى رغم تشابه خصائصها الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية، وذلك بسبب اختلاف الوضع الاقتصادي في كل دول الخليج العربية وشمال أفريقيا النفطية. وان انخفاض العدد النسبي للطبقات الفقيرة في البلاد العربية الغنية بالنفط، لم يكن بسبب السياسة العادلة في توزيع الدخل أو نجاح الخطط الاقتصادية، وإنما بسبب الزيادة المضطردة في الدخل من البترول. فالحرية والديمقراطية، والدولة المدنية لا تعني الشيء الكثير لهذه الطبقة بقدر ما تعنيها حالة الفقر التي تلف حياتها وحاجتها الماسة إلى السكن والغذاء والصحة وغيرها من المتطلبات الأساسية والحدود الدنيا للحياة الإنسانية الكريمة. وهذا التقسيم الطبقي للمجتمعات العربية، بزواياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قد يختلف قليلا من دولة إلى أخرى لكنه يبقى معبرا عن الصورة المجتمعية العربية قبل اندلاع ثورات الربيع العربي. وشباب الطبقة الوسطى المؤمنون بقيم الحرية والعدالة والديمقراطية والمتطلعون إلى فجر جديد، وجدوا في وسائل الاتصال الاجتماعية مثل فيس بوك وغيرها ضالتهم في نقل مشاعرهم وتجميع قواهم، وكانت

هذه الطبقة أحد محركات ثورات الربيع العربي التي اجتاحت معظم بلدان العالم العربي مع تفاوت بين هذه الثورات من دولة إلى أخرى.

ثالثا: طبقة الجماعات والأحزاب الإسلامية (القوى العقائدية):

الإسلام هو الدين السائد بشكل عام ومنتشر العقيدة في المجتمعات العربية. وقد تختلف المدارس الفقهية بين بلد وآخر، لكن يبقى الإطار العام في الفكر الديني الإسلامي مشتركا بين هذه الشعوب. والإسلام السياسي يبحث عن الحكم كوسيلة لتطبيق رؤيته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المجتمع العربي والإسلامي، لذا كان الاصطدام بينه وبين طبقة الحكام في جميع الدول العربية مع اختلاف الظروف والأحوال. وحيث أن القوة الأمنية والعسكرية بيد طبقة الحكام، كانت السجون والعمل السري والهجرة هي نصيب الجماعات الإسلامية. والجماعات الإسلامية رأس هرمها مجموعة محدودة من المفكرين والدعاة الإسلاميين، ووسطها مجموعة اكبر من الطبقة الوسطى من المثقفين، ويتناسب حجم هذه المجموعة مع اعتدال الفكر الإسلامي، فهم في الإخوان المسلمين أكثر من الجماعة السلفية ذات الفكر الإسلامي المتشدد، أما قاعدتها العريضة فهي في الطبقات الفقيرة، محدودة الدخل والعلم.

دور وسائل الإعلام وشبكات التواصل الإجتماعي في الإحتجاجات العربية

لقد جعل النقل الحي والمباشر والفضاء المفتوح حركة الشارع السياسي مرئية ومسموعة من الجميع ولا شك في أن الحشود البشرية التي خرجت للتظاهر أمام عدسات التلفزيون، كانت تتحرك وتتصرف وفق حركة الكاميرا، وعندما تظل بعض الفضائيات تردد القول وتؤكد أن هناك تظاهرة مليونية قادمة غدا في مكان وزمان محددين، فان الكثير من الناس سوف يشارك في تلك المظاهرة تحت وطأة هذا التحريض. وقد يشعر المواطن العربي

بالتقصير لو ظل جالساً في بيته، في حين يرى اغلب الناس في الشوارع، وبهذه الطريقة صنعت الكاميرا الحدث مسبقا، ثم قامت بتغطيته لاحقا. (حتاملة، ٢٠١٢، ص١٧)

وشهدت الشهور الثلاثة الأولى من عام 2011 التحول الأكبر في طرق استخدام العالم العربي لوسائل الإعلام الاجتماعي، وتوجهت نحو الحشد المجتمعي والشعبي عبر شبكة الإنترنت، من جانب المواطنين لتنظيم التظاهرات سواء المؤيدة للحكومات أو المناهضة لها أو من جانب الحكومات في بعض الحالات للتواصل مع المواطنين وتشجيعهم على المشاركة في الإجراءات الحكومية(تقرير الإعلام الإجتماعي العربي، ٢٠١١). ولعبت الوسائط الحديثة المتمثلة في الفضاء الرقمي ووسائل الإعلام دوراً أساسياً في الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته المنطقة العربية مع الانتفاضات الشعبية، وأسهمت في نقل الوقائع الميدانية بشكل مباشر، وتعبئة المحتجين وتنظيمهم عن طريق تسهيل التواصل فيما بينهم.(الراوي، ٢٠١٢)

ولقد لعبت الفضائيات دورا رياديا في نقل حقيقية أحداث ربيع الثورات العربية من خلال أساليب وطرق العرض الفنية وفاعليتها، وكان أن أداء بعض الفضائيات العربية وغير العربية التي ساهمت بالريادية في تغطية ربيع الثورات العربية والتي كانت حاضرة في كل مكان لنقل حقائق الأحداث في ساحة الحدث نفسه ثم ما قدمته من حوارات وورش عمل إخبارية وبرامج ثقافية تدور حول موضوع الربيع العربي. ولعل التغطية التي قدمتها كل من القنوات الفضائية المتنافسة مثل الجزيرة والعربية وقناة الـBBC العربية وCNN وغيرها من القنوات الإخبارية على ما عرضته وتعرضه من مواد برامجية حضيت بكثافة كبيرة من الجمهور العربي الذي ظل على تماس مع شاشاتها في استلام رسائلها الإعلامية.(السنيد، ٢٠١٣)

وفي الثورتين التونسية والمصرية لم تكن توجد بؤر سياسية محددة للثورة سواء من الناحية التخطيطية أو التنفيذية ولم تكن الثورات من صنع حركة سياسية أو تيار أيديولوجي محدد وإنما كانت نتيجة لفعل جماعي في لحظة زمنية معينة أشعلت الثورة فانتفض المجتمع والتف حولها لتحقيق أهداف معينة، وقد كانت إسهامات القوى الحزبية والدينية في هذه الثورات محدودة للغاية، كما كان في تونس وغير مهيمنة كما كان الحال في الثورة المصرية ولعل ذلك من أهم أسباب نجاح الثورتين وقد ازداد ذلك وضوحاً في الثورة الليبية التي لم تعرف أي تنظيمات سياسية أو إيديولوجية، وقد كان المجتمع الليبي المعروف بانقساماته على أساس قبلي هو الذي يدير الثورة وينقلها من منطقة إلى أخرى، وقد كان الخطاب السياسي لهذه القوى الجديدة بمثابة خطاب جامع يتحدث باسم الجميع في حالة غير معتادة من التوحد بين مكونات الأمة وقد كان المجتمع بمثابة الراعي الرئيسي للثورات والمغذي لها سواء باستمرار الحالة المعنوية المرتفعة لدى الثوار من خلال التوافق حول مطالب الثورة أو من خلال توفير الدعم المادي والبشري لها لتأتي الشرعية الثورية لتصبح الإرث المشترك للجميع وقد جاءت إسهامات القوى الحزبية و الدينية التقليدية في هذه الثورات متأخرة واضطرت الالتزام بالسقف السياسي ومطالب القوى الحية التي أشعلت الثورة.(جويدة وخلف، ٢٠١٢، ص١٨)

دور الجيوش الوطنية في الدول التي شهدت الربيع العربي (إسماعيل، ٢٠١٣، ص٨٦):

تونس: كان للجيش التونسي دور مقدر في نجاح ثورة البوعزيزي في تونس، فالجيش التونسي عند اشتداد الأزمة واشتعال الثورة الشعبية في جميع أرجاء تونس كان دوره جليا يوم ١٤ يناير عند هروب الرئيس بن علي في التصدي للمتظاهرين وإطلاق النار عليهم فكان أن

اختاروا جانب الشعب وأرغموا بن علي على الهروب. والجيش التونسي رفض أوامر الرئيس بن علي القاضية بمشاركة الجيش في مواجهة الاحتجاجات إلى جانب قوات الأمن، وكان رفض قائد جيش لأوامر بن علي بمثابة نهاية لحكم الأخير للبلاد، وهناك مصادر أخرى أشارت إلى أن قائد الجيش التونسي تلقى أوامر من الولايات المتحدة بالاستيلاء على مقاليد الأمور في تونس لوقف الفوضى الناتجة عن احتجاجات الشعب التونسي، لكنه رفض ذلك.

مصر: من المؤكد أن الجيش المصري له دور عظيم في حماية الثورة، فهو الذي حماها ورعاها وأحبط كل المخططات الصهيونية والغربية لإفشالها. وهو الذي وقف في وجه كل محاولات إعادة الأمة العربية إلى عصر عقود الديكتاتورية والظلم والتجبر والمصير المجهول، وغياب الديمقراطية والحرية وتعطل الإرادة القومية. حيث كانت البداية بأوامر من الرئيس السابق حسني مبارك بالنزول إلى الشوارع وحماية الأماكن الحيوية والإستراتيجية مساء يوم ٢٩ يناير عندما فقدت قوات الشرطة كل قوتها، ثم قاد الجيش منذ ذلك دورا بناء في حماية المتظاهرين وتجمعاتهم بالإضافة إلى مداخل ومخارج ميدان التحرير أثناء وبعد سقوط حسني مبارك، وأدى ذلك إلى بناء صورة زاهية وبراقة للجيش في قلوب المصريين.

وتغير نهج الجيش شيئا فشيئا مع الضغوطات الجماهيرية والمليونيات التي أقيمت في ميدان التحرير من اجل تنفيذ مطالب الثورة والتي تباطأ المجلس العسكري في تطبيقها وكانت أهمها محاكمات الفاسدين وإقامة الانتخابات وإلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، فكانت النتيجة أن انتهج الجيش نفس نهج الأمن والشرطة أيام حسني مبارك، وبلغت الأمور مرحلة خطيرة للدرجة التي تنادى فيها مئات الآلاف من الجماهير بإسقاط المجلس العسكري، لتنقلب الصورة، فالجيش العربي المصري هو الذي حمى الثورة المصرية وهو الذي أسس مع الجيش العربي التونسي لمفهوم حماية ثورات الربيع العربي، وكان عند حسن ظن الجماهير

المصرية والعربية فيه وصدق ما وعد به الشعب فيما يتعلق بحماية منجزات الثورة ومصالح مصر والسهر على الثغور، لكنه يبدو أن هنالك من المبتورين والمدفوعين بأجندات خارجية يسعون إلى زعزعة الأركان التي بنيت عليها الثورة المصرية، والتي أهم مرتكزاتها العلاقة العميقة ما بين الجيش والشعب من جهة أخرى. رغم ذلك يحمد للجيش المصري انه قاد البلاد وسلم السلطة لأول رئيس مدني منتخب منذ عهد الملكية وذلك في الثلاثين من يونيو ٢٠١٢م حيث أدى الرئيس محمد مرسي القسم رئيسا لجمهورية مصر العربية.

ليبيا: كما كان الوضع في تونس ومصر فان الجيش الليبي أسهم إسهاما مقدرا في نجاح الثورة الليبية رغم أن الوضع في ليبيا كان مختلفا بعد انطلاقات المسيرات الشعبية الليلية في عدد من المدن الليبية بداية من بنغازي التي كان الفتح والنصر بها. حيث فتح الجيش معسكراته ومخازنه لعامة الشعب للتسليح والتدريب، وذلك يبين سبب الثورة الشعبية المسلحة والتي كانت في بدايتها سلمية.

كان ردود فعل نظام القذافي تجاه الثورة منذ بدايتها عنيفا فحدثت انشقاقات كبيرة في أوساط الجيش الليبي فرفض بعض القادة الانصياع لأوامر معمر القذافي فاختاروا الانحياز إلى الثورة ومنهم من فر إلى تونس ومالطة ومن ثم انضموا إلى الثورة الليبية وقاتلوا كتائب القذافي مع الثوار جنبا إلى جنب، رغم قسوة الجيش في بداياته على الثورة وفتح مخازن السلاح للمواطنين للقضاء على الثورة فانه جاء في خاتمة المطاف وانحاز إلى صوت الثورة، الأمر الذي عجل بسقوط نظام معمر القذافي ومصرعه.

اليمن: الشعب اليمني نال شرف أول وأطول ثورة عربية سلمية انطلقت من فبراير ٢٠١١، حيث سلك خلالها الجيش اليمني دورا حياديا، وتطور الدور بانضمام عدد من القادة والكتائب

إلى ثورة الشعب السلمية، وقد كان للفئة المنشقة إسهام كبير في نجاح الثورة وانتهاء فترة حكم علي عبد الله صالح.

سوريا: الجيش السوري جيش منحاز إلى الحكومة ومعظم قادة الجيش السوري ينتمون إلى حزب البعث العربي الحاكم، فهم يحمون النظام وينفذون سياساته وأوامر قيادة الحزب الذي يسيطر على الحياة السياسية بصورة كاملة. حيث أن الجيش السوري قدم مثالا مختلفا في تجارب الجيوش العربية تجاه ثورات الربيع العربي، فقد قاد حملات الدفاع عن النظام في وجه الثورة الشعبية ولم يتردد في قمعها، الأمر الذي قاد إلى تكوين الجيش السوري الحر، وتحول الثورة من سلمية إلى عسكرة الثورة، وتطور الأمر عندما استخدم الجيش أسلحته الثقيلة داخل المدن والقرى السورية من دبابات وراجمات إلى سلاح الطيران الحربي. ورغم بعض الانشقاقات التي حدثت في صفوف ضباط الجيش السوري لكنها تبقى محدودة الأثر.

والجدير بالذكر أن الاحتجاجات العربية لم تكن مسيَّرة من قبل الأحزاب والحركات الإيديولوجية، فهذه الثورات اندلعت بسبب ارتفاع الأسعار، وزيادة الفقر، وارتفاع متوسط معدل البطالة، وتجاهل الدول العربية التسلطية هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي، وتأثيراتها الأمنية والسياسية. فالبطالة تتجاوز آثارها بكثير الجانب الاقتصادي والاجتماعي، لأنها إذا كانت تعني بالأساس تعطيل قوة بشرية في سن العطاء، وهم فئة الشباب الجامعي، القادرة على إحداث التنمية والتقدم والدفع ببلدانها إلى الأمام، فإنها تشكل دافعاً للثورة الاجتماعية والسياسية. (المديني، ٢٠١١، ص٥٩)

اقتصاد دول الربيع العربي

كان للربيع العربي تأثير على اقتصاد دول الربيع العربي والمنطقة من ناحيتين، إيجاباً وسلباً(إسماعيل، ٢٠١٣، ص٩٥):

١-**السلبيات:** إن ثورات الربيع العربي أثرت بصورة سلبية على أسواق العمل العربية وخصوصا في كل من مصر وتونس واليمن وسوريا وليبيا، وإن الأمن والاستقرار سيحتاجان إلى المزيد من الوقت حتى تستقر الأمور وهذا سيؤثر بلا شك على حركة تدفق الاستثمارات، وتوقفت العديد من المصانع عن العمل وبالتالي فقد عدد كبير من العمال لوظائفهم، لذلك توقعت منظمة العمل العربية أن ترتفع معدلات البطالة على المستوى العربي إلى ١٦ أو١٧% بدلا من ١٤% وان يتجاوز عدد العاطلين عن العمل العرب ٢٠مليون شخص بعد أن كانوا في حدود ١٧ مليون شخص.

٢- **الايجابيات:** حول الأمور الايجابية التي صاحبت ثورات الربيع العربي فانه حدث اهتمام بالتشغيل لم يكن موجودا من قبل كما حدث اهتمام غير مسبوق بالشباب سواء في قطاعات التشغيل أو فيما يتعلق بالحريات وبالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فان ثورات الربيع العربي كانت محفزا لتغيير نظرات الحكومات العربية إلى الشباب وسوف تعتمد الحكومات في المقدمة على إرضاء الناخبين. وإن الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي ستكون الأكثر تأثرا من تداعيات الثورة لثلاثة عوامل:

الأول: انضمام فئة جديدة إلى العاطلين وهم العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب توقف المصانع التي يعملون بها نظرا إلى انعدام الأمن والاستقرار.

الثاني: ندرة فرص العمل التي يمكن أن يتم توفيرها في الفترات التي تلي الثورة بسبب ضبابية الموقف وعدم وضوح الأمور مما ينجم عنه توقف تدفق الاستثمارات وبالتالي قلة فرص العمل الجديدة.

الثالث: إن أسواق العمل الخارجية المفتوحة لهم ستكون محدودة للغاية بسبب تركيز الدول الخليجية المستقبلة للعمالة على توظيف العمالة الوطنية في ظل تزايد معدلات التوطين، واليوم

بعد أحداث الربيع العربي أصبحت مقاومة رجال الأعمال في دول الخليج حول الاستعانة بالعمالة العربية المدربة اضعف في مواجهة الحكومات.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية في الأردن.

لقد شهدالأردن حالة لم يسبق لها مثيل من المسيرات الواسعة التي تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والتي مثلت بفئات فكريه مختلفه بالأضافة الى اختلاف في المطالب، الأمر الذي يتطلب وعي واستجابة لحالة نهج جديد تحدد العلاقة بين السلطة والفرد مبنية على الشراكة الحقيقية، حيث جاءت هذه الحركات في ظل ظروف إقليمية استطاعت بها الجماهير عند عدد من الدول العربية أن تفرض ذاتها أمام هيبة النظام السياسي الذي ظهر وأوجد ذاته منذ سنوات طويلة، إلا أن الحال في الأردن يختلف بتزكية والتوافق على رأس النظام الأردني وبإعتباره أنه بمثابة قاسم مشترك يمثل هيبة الشعب والدولة، وأنه مرجعية الجميع ولا جدال في شرعيته وشخصه. لذا فإن دعوات الإصلاح جاءت بدعوى ترهل دور السلطة التنفيذية في أداء أدوارها التي تنسجم مع واقع وتطلعات أفراد الدولة ومؤسساتها، بمعنى أن نهجها تخطى حدود قدرة الحكومة في القيام بمسؤولياتها المكلفة من قبل الملك وبالتالي المجتمع في المسائل المتعلقة بمستلزمات الإصلاح والتحديث، الا ان الفئات والتي تسيطر على مؤسسات صنع القرار لم ولن تعمل التفعيل الحقيقي للقوانين التشاركية بين المواطن والمسؤول ومن نتائج هذه الفئة اخراج مجلس نواب يتماشى مع مصالحهم وابعادة عن واجبة الساسي وهو المراقبة على افعال السلطة التنفيذية والرقابة والتشريع على كل ما يمس مصلحة الوطن والمواطن.(المقداد، ٢٠١١)

وفي ٢٠١٢/١١/١٣ شهد الأردن احتجاجات واسعةً، تفجّرت في أعقاب قرار الحكومة رفع الدعم عن أسعار المشتقّات النفطيّة والغاز. وعمّت هذه الاحتجاجات البلاد على مدار أكثر من أسبوع، ومازالت تداعياتها مستمرّة، وبخاصّة في ضوء الدعوة إلى تظاهراتٍ عامّة يومياً تقريباً. وأطلق الناشطين والسياسيّين وكُتّاب الرّأي اسم "هبّة تشرين" أو "انتفاضة

تشرين"، على ما جرى خلال الأيام الأربعة الأولى من رفع الأسعار، في محاكاةٍ لهبّة انتفاضة نيسان / أبريل سنة ١٩٨٩ التي تفجّرت في أعقاب رفع أسعار المحروقات، وقادت بـــدورها إلى انفتاحٍ سياسيٍّ في الأردن؛ وإعادة الحياة النيابيّة؛ وإلغاء الأحكام العرفيّة.(المركز العربـــي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)

تنوعت الشعارات المرفوعة في الفعاليات الاحتجاجية في الأردن ما بين المطالبة بإجراء إصلاح سياسي إلى الإصلاحات الاقتصادية ومحاربة الفساد ورفعت العديد من الإعلام مثل أعلام الإخوان المسلمون وأعلام الأحزاب الشيوعية والاشتراكية، وكان من الملاحظ اختلاف وتشتت الشعارات طبقا لخلفيات حامليها وتوجهاتهم السياسية والاجتماعية، وسرعان ما تحولت هذه الاختلافات إلى خلافات داخلية بين الفعاليات المحتجة ولم تفلح بالمطلق على الاتفاق على سقف الهتاف؛ فطالبت بعض الجماعات بإصلاح النظام وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، وبدا واضح ان الاختراق الأمني من خلال الأجهزة الأمنية لهذه المجموعات وبرزت سمات هذه الاختراقات في إخفاق الحركات الاحتجاجية على إعادة تنظيم فعاليات مركزية بواسطة حشود كبيرة وأخذت تتناثر سريعا وحصرت في يوم محدد من الأسبوع وهو يوم الجمعة يوم العطلة الرسمية، وفشل العقل المحرك لهذه الحراكات في صياغة برنامج موحد واضح المعالم وفي صياغة مطلب محدد قابل للقياس والتنفيذ أسوة بالمطالب في الدول الأخرى حيث انه من المعلوم أن الثورات الشعبية في تونس ومصر واليمن اتخذت شعارا واحدا جامعا وهو المطالبة برحيل النظام وفقط، وربما لان بعض الحركات الاحتجاجية الأردنية لم تكن تريد سقوط النظام وإنما إصلاحه. (نعيمات وخير الله، ٢٠١٣)

وإن المعارضة الأردنية لا تزال ضعيفة بسبب الظروف الهيكلية التي لا يتوقع لها أن تشهد تغييراً في المستقبل القريب، ووجود بعض العوائق، مثل بنية المعارضة المفككة ودور البرلمان الهامشي في العملية السياسية والدور المركزي للعلاقات القبلية، ساهم في عرقلة قدرة المعارضة على تعزيز أهدافها. بالإضافة إلى ذلك، عجز المجموعات المعارضة من توحيد قواها، إلا في بعض الحالات مثل الاحتجاج على سياسة التطبيع مع إسرائيل.(شقير، ٢٠٠٦)

الدواعي التي أدت إلى المطالبة بالإصلاح(المقداد، ٢٠١٢)

١- الصعوبات الأقتصادية الكبيرة، وذلك بسبب البطالة والزيادة في نسبة الفقر وتضخم في الأسعار ،الأمر الذي ادى الى اعباء معيشية مكلفة ،وهبوط الطبقة الوسطى الى مصاف الطبقة الفقيرة بالأضافة الى العجز في الموازنة والزيادة في حجم المديونية على الدولة،ووجود فئة قليلة تتحكم بثروات الشعب،ويعود السبب الى السياسات التي تتبعها الحكومات السابق.

٢- الإخفاق في الشراكة المجتمعية من قبل السلطة التنفيذية للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية مما أثر على مسيرة الإصلاح. حيث أن الحكومات بسياساتها الانفرادية لم تنجب إلا تحديات سياسية واقتصادية، وأوصلت بها أفراد المجتمع الى حالة الإحباط العام والخوف من تبعات الحاضر إذا ما استمرت السلطة السياسية الأخذ بنهجها المعهود، لذا تولدت دعوات إصلاحية بقناعة مجتمعية مفادها بأن على الحكومة الأخذ بمتطلبات الإصلاح المبني على المشاركة السياسية المجتمعية كون ذلك ضمانة حقيقية قادرة على مواجهة أسباب ومسببات الفساد الذي أثر على استقرار الدولة.

٣- وجود ثقافة باتت تؤمن بأن الثنائية المتعلقة بالتركيبة السكانية المجتمعية للدولة الأردنية ليست مبرراً وآلية للتصادم مع متطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي، لأن أداء السياسة العامة ينعكس على مقدرات الدولة وكافة مكونات المجتمع، لذا فإن أشكال الفساد الاقتصادي والإداري حينما تظهر نتائج تأثيره وانعكاساته، يكون بحجم التآمر على المكتسبات الفردية والمؤسسية وعلى مستقبل كافة أبناء الوطن.(شقير، ٢٠٠٦)

٤- أن التنمية السياسية وعملية الإصلاح والتحديث في الأردن وكما هي في المجتمعات التنظيمية الدولية، هي مسؤولية المجتمع وليس فحسب مسؤولية الحكومة التي يقع عليها عاتق التنفيذ والإدارة. لذا فإن دعوات الإصلاح تنطلق من فكر يؤمن بأن السلطة التنفيذية ما زالت تتوغل في توجهات المجتمع بالصورة التي تخدم صيرورتها. مما أثر بالتالي وبشكل مباشر على مفهوم نظرية الأمن الوطني ونوعية الثقافة المجتمعية البناءة.

٥- وجود دعوة إصلاحية فحواها أن يكون تداول السلطة التنفيذية مستنداً على أساس برلمانية حزبية، وهذا يستدعي الأخذ بقانون انتخابي جديد يهيئ مناخاً يبرز على ضوءه قوى سياسية حزبية تستند على برامج في وصولها للسلطتين التشريعية والتنفيذية. لأن إصلاح العلاقة بين أفراد المجتمع ومؤسساته وبالتالي الدولة لا يمكن أن يتم إلا من خلال تغيير في أطراف المعادلة المعهود، بمعنى أن المجتمع لابد أن يقوم بمهامه ومسؤولياته التشريعية والتنفيذية والرقابية، وأن الحكومات البرلمانية يبقى رهن بقاءها بأدائها وحرصها على تحمل تنفيذ برامجها التي أوصلت نفسها به من

خلال المجتمع، وعليه يبقى المجتمع بأفراده وقيادته بمكانة المقيم والمراقب للعمل التشريعي والتنفيذي، فالحكم والوجود في مراكز صنع القرار وتنفيذه مسؤولية ومساءلة، وأن دولة القانون والمؤسسات في عدالتها ومعطياتها لا تميز بين مواطني المجتمع الواحد، بغض النظر عن تمايزهم المركزي أو الاقتصادي أو المجتمعي.(الجابري، ٢٠٠٤)

٦- المطالبة بتعديلات دستورية تحدد علاقة الملك بالسلطة العامة للدولة.

وتبرز أهمّية احتجاجات شهر نوفمبر ٢٠١٢ التي جاءت في أعقاب رفع الأسعار، في كونها مختلفة عن سمات الحراك الإصلاحيّ وتظاهراته، حيث اتّسمت هذه الاحتجاجات بالوطنيّة، إذ شارك فيها المواطنون في جميع المحافظات وزاد عدد التّظاهرات التي انطلقت عفويّةً ليلة الإعلان عن رفع الأسعار، على ١٢٠ تظاهرة ومسيرة، واحتلّ المتظاهرون الميادين والساحات الرئيسة في المدن الأردنيّة، وأدّت هذه الاحتجاجات أيضا، إلى عدول بعض الأحزاب السياسيّة اليساريّة عن المشاركة في الانتخابات النيابيّة للمجلس النيابي السابع عشر.(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)

والحركات الاحتجاجية طالبت بتغير قانون الانتخاب وعملت على حث الشارع الأردني على المقاطعة ومحاولة إفشال الانتخابات لأنها من وجهة نظرهم لن تأتي بجديد، خصوصا بعد الكيفية التي تم من خلالها تعديل قانون الانتخاب وبعد الاتهامات بتدخلات الأجهزة الأمنية، كما تم التشكيك في نسب الاقتراع وفي إجراءات الاقتراع والتي في معظمها هناك ما يبررها، إضافة إلى استخدام المال السياسي والذي لم تستطع الهيئة المستقلة للانتخاب الحد من تأثيره حيث وجهت العديد من التهم بشراء الأصوات وبعض ممن تم اتهامهم نجحوا

في الانتخابات، كما جرى الحديث عن كثير من حالات التخبط في الإجراءات وفي إعلان النتائج، والجدير ذكره ان مخرجات هذه العملية الانتخابية لم تأتي بجديد خصوصاً وان طبيعة الفئات المشاركة من الشعب لم تتغير معايير الاختيار لديها والتي بقيت رهينة للعشائرية والمناطقية ولم تحكمها برامج ولا اتجاهات سياسية وكأنما ما سبق الانتخابات من أحداث أثار ردود فعل عكسية بالتمسك أكثر بآليات الاختيار التقليدية. (نعيمات وخير الله، ٢٠١٣)

وتشمل المصادر الداخلية لعدم الاستقرار ارتفاع السخط الشعبي الناتج عن إجراءات تقشف اقتصادية، وإصلاحات سياسية غير كافية إلى جانب التسامح الحكومي المتصور تجاه الفساد فضلاً عن الثقة المتنامية في جماعة الإخوان المسلمين في البلاد والحركة السلفية الصاعدة. (Satloff & Schenker, 2013)

وتتمثل علاقة المجتمع الأردني بالحكم ومؤسسات الدولة في وجود احتقانات سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها تراكمي ذو أبعاد مؤثرة في طبيعة الدولة الأردنية ومسارها، وبعضها الآخر يظهر تبعاً للتطورات السياسية والاقتصادية داخل المجتمع الأردني، وهذه الإحتقانات التراكمية هي الأهم والأكثر تأثيراً في مجريات الحياة السياسية، ومنها بالطبع التحديات بعملية الإصلاح الديمقراطي في الأردن. وهذه الاحتقانات التراكمية بعضها جزء من سياسات وبعضها الآخر نتيجة حتمية لممارسات واجتهادات عصفت بالأردن على مدى العقود الأربعة الماضية، وأهم هذه الاختناقات التراكمية هي (الشناق وآخرون، ٢٠٠٦، ص ٨٦-٩٣):

١- التعديلات الدستورية: إن غياب الإدارة السياسية والقرار السياسي لدى النظام الأردني للدخول في عملية إصلاح ديمقراطي حقيقية هي أحد أهم الاحتقانات التراكمية المرتبطة بسياسات مدروسة أو مقصودة. وقد اتصف موقف الحكم في الأردن من موضوع

التعديلات الدستورية بالحساسية، باعتبار ان أي تعديل دستوري سوف يشكل سابقة ويفتح الباب أمام تعديلات أخرى قد تؤثر في هيبة النظام واستقراره.

٢- العزل السياسي: تمتعت النخبة السياسية الحاكمة في الأردن بامتيازات عديدة، كان أهمها على الإطلاق العزل السياسي التدريجي لبعض الأردنيين، والذي تطور فيما بعد إلى عزل حكومي شمل المناصب العليا في مؤسسات الدولة والمؤسسات العسكرية والأمنية. وتمثل ذلك في قانون الانتخاب الذي يهدف إلى الحفاظ على واقع ومكتسبات أكثر منها حماية وطن. وفكرة الوطن البديل التي لا علاقة لها من قريب أو من بعيد بشريحة من الأردنيين، فالوطن البديل برنامج عمل إسرائيلي يهدف إلى الترحيل القسري للفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية إلى الأردن.

وهكذا، فإن النخبة السياسية الحاكمة في الأردن تتبنى موقفاً يتناقض في أصوله مع متطلبات عملية الإصلاح الديمقراطي، خصوصاً وأن الإلغاء الفعلي للعزل السياسي المفروض على بعض الأردنيين سيفتح باب المنافسة الديمقراطية على المناصب السياسية، وكذلك الشفافية في التعيينات الحكومية، وهي مناطق تعتبرها النخبة السياسية الحاكمة خارج نطاق التنافس العام، وهي ضمن الحقوق المكتسبة بغض النظر عن ما ينص عليه الدستور. وبذلك تصبح الدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي متناقضة مع مصالح النخبة السياسية الحاكمة والتي لا مصلحة لها بدعم عملية الإصلاح الديمقراطي، والتي إذا ما تمت قد تعصف بمصالح تلك النخبة جزئياً أو كلياً.

٣- معادلة الأمن والديمقراطية: يعد الأمن الداخلي الركيزة الأساسية لفلسفة الحكم في الأردن، وفي ظل غياب أي دور فاعل لمؤسسات العمل الديمقراطي كوسيلة لتداول السلطة، وبالتالي الوصول إلى الحكم، أصبحت المؤسسة الأمنية في معظم الأحيان الطريقة

للوصول للمنصب السياسي أو الحكومي في الأردن، مما أسهم في تعزيز هذا الدور للمؤسسة الأمنية، والتأثير في عمل مؤسسات النهج الديمقراطي، ومنها الأحزاب السياسية وبعض مؤسسات المجتمع المدني، باستخفاف شديد، بل وفي بعض الأحيان بالهجوم العلني في وسائل الإعلام المملوكة للدولة، مما خلق مناخاً عاماً بأن هذه المؤسسات هي خصم للنظام، وهي بالتالي ليست القناة الصحيحة والمنشودة للأجيال التي تملك طموحاً سياسياً. وقد أسهم ذلك الوضع في إبقاء تلك الأحزاب والمؤسسات ضعيفة في هيكليتها، وعدد أفرادها، وتأثيرها في المجتمع، ربما باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، وهكذا أسهم النظام في إضعاف أهم وسيلتين للعمل الديمقراطي وهي الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

المبحث الثاني: العوامل الخارجية.

جرت في الدول العربية احتجاجات يمكن وصفها بالظاهرة غير المسبوقة في التاريخ العربي الحديث من حيث حجم التحرك الشعبي واتساعه، وقوة المواجهة بين الشعب وأجهزة الأمن، ولا يمكن أن يزعم احد انه كان يتوقع وصول الأمور إلى ما صارت إليه. وإن احد أهم أسباب ثورات الربيع العربي هي التبعية من الحكام العرب للغرب ولإسرائيل، لذلك جاءت ردود أفعال المجتمع الدولي متفاوتة ما بين المباركة والخوف والحذر، وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: العوامل الخارجية في الوطن العربي.

الفوضى الخلاقة

هو مصطلح سياسي عقدي يقصد به حالة سياسية أو إنسانية مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة وهذا المصطلح موجود في الماسونية القديمة والأمريكي (مايكل ليدين) صاغ مفهوم "الفوضى الخلاقة" أو "الفوضى البناءة" أو "التدمير البناء" في معناه السياسي الحالي عام ٢٠٠٣م، تحت مسمى مشروعا للتغيير الكامل في الشرق الأوسط. وارتكز المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة، وفقا لإستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء.(إسماعيل، ٢٠١٣)

وان ما جرى في المنطقة العربية من احتجاجات هو استخدام مطور للاحتجاجات الجماهيرية السلمية، من أجل تغيير البنية السياسية العربية وإعادة إنتاجها، وهذه الاحتجاجات تحتاج للوصول إلى هدف التغيير المنشود، إلى توفر متغيرين ضابطين هما: الوعي بالأهداف، واستحضار المخاطر، وأن نجاح الاحتجاج في تحقيق التغيير مرتبط إلى حد كبير بحضور هذين المتغيرين وشيوعهما بين المحتجين، بينما لا يمكن الحديث في ظل غيابهما عن آلية للتغيير، إنما عن فوضى غير خلاقة قد تتسبب في تحول الحراك الجماهيري من إمكانية للتغيير، إلى إمكانية للتخريب.(المديني، ٢٠١١، ص٤١)

العلاقات العربية الخارجية

علاقة العالم العربي مع الكيان الصهيوني

من المؤكد والذي لا شك فيه، أن تغييرا جذريا سيحدث في علاقات البلدان العربية الثائرة مع إسرائيل إذ أن نوعية علاقات الأنظمة السابقة في هذه الدول مع إسرائيل كان واحد

من الأسباب الرئيسية لقيام هذه الثورات، مع الأخذ في الاعتبار قوة التسلح الإسرائيلي ممثلة في الأسلحة النووية والكيميائية المحرمة دوليا، والتي ترجح كفة القوة لصالح إسرائيل في ظل ضعف التسلح العربي الذي لا يعدو كونه تسليحا تقليديا في حماية أمريكية أوروبية لإسرائيل ومساندتها في المضي قدما في هذا الاتجاه بل والعمل على استثنائها من برنامج نزع الأسلحة المحرمة دوليا باعتبارها دولة صغيرة ومستهدفة من جيرانها العرب على حسب زعمهم، وكذلك تشجيعها لتطوير ترسانتها من الأسلحة لمجابهة الإرهاب الإسلامي العربي ومدها بآخر ما وصلت إليه تكنولوجيا الأسلحة وأنظمة التحكم من بعد وتكنولوجيا الأقمار الاصطناعية لاستخدامها في حماية الأمن الإسرائيلي والتجسس على جيرانها، على الرغم من المصالح الضخمة التي تربط الغرب مع العالم العربي في عدة مجالات، وأهمها المجال الاقتصادي باعتبار الشرق الأوسط هو اكبر الأسواق الدولية لمنتجات الغرب.

- **السياسة الإيرانية**

مع انطلاق الربيع العربي من تونس ثم مصر ثم اليمن، وبعد وصول الثورة إلى ليبيا، ظلت إيران تراقب مسيرة هذه الثورات عن قرب، ومما لا شك فيه انه من الممكن القول أن تسارع تطورات الأوضاع في المنطقة دفع إيران إلى توسيع نطاق تأثيرها الإقليمي ونفوذها في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار الطموحات الإيرانية بإقامة الهلال الشيعي في المنطقة، ويظهر ذلك في دعمها للنظام السوري، بل والوقوف ضد المقاومة السورية في موقف مخالف لمواقفها تجاه الثورات في مصر وليبيا وتونس واليمن والتي كانت من أول المباركين لها.

- **العلاقات العربية التركية**

باركت تركيا ومنذ الإنطلاقة الأولى للثورات التغيير الايجابي الناجم عن الربيع العربي وظلت تبذل جهودا كبيرة من اجل تخفيف حدة دوامات الخراب الناجمة عن رياح ثورات الربيع العربي التي عصفت بالمنطقة وتحديدا سوريا، كما أنها تسعى تركيا جاهدة لإحلال الأمن والسلام في المنطقة وقد أكدت تركيا منذ انطلاق الثورات العربية عن مساندتها للشعوب العربية بشكل واضح.

- **العلاقات العربية الأمريكية**

توقع سياسيون وخبراء عرب أن تشهد العلاقات العربية الأمريكية مزيدا من التراجع في المرحلة المقبلة أي مرحلة ما بعد الربيع العربي بعد رفض واشنطن الاعتراف بالدولة الفلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وان طريق الحل السلمي في المنطقة وصل إلى نفق مظلم مسدود بحكم التعنت الإسرائيلي المدعوم أمريكيا دعما غير محدود، الأمر الذي عمق الشعور بالإحباط لدى العرب، وزاد في تأجيج الغضب العربي، وان أمريكا وحدها ما زالت ترى الصورة ضيقة في حدود التزاماتها لإسرائيل.

وان الموقف الأمريكي من إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة كان متوقعا لذلك لا يتوقع أن ينشأ موقف عربي جديد منها، ولكن هذا لا يعني أن العلاقات العربية الأمريكية ليست مرشحة لمزيد من التراجع في المرحلة المقبلة إضافة إلى أن العلاقات الشعبية المنشأ تراجعت في أكثر من قطر عربي الأمر الذي يعتبر حاليا أكثر إلحاحا من المواقف الأمريكية المكررة والمتوقعة تجاه فلسطين، وهو مجريات الربيع العربي والتي كانت حكومات دول الربيع العربي تخضع للرعاية والوصاية الأمريكية، وانه ضمن هذا المنظور الشامل للعلاقة بواشنطن يصبح الفيتو الأمريكي على الدولة الفلسطينية تحصيل حاصل لا يضيف شيئا إلى الصورة التي اتسعت دائرة تغطيتها لتصبح بانورامية في صورة انتفاضة الربيع العربي ومما لا شك فيه أن السياسة

التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الكيان الصهيوني المغتصب وحتى الوقت الحاضر والتي تجسد انحيازا أمريكيا واضحا لهذا الكيان ودعما غير محدود له على الرغم من كل ما ارتكبه من ظلم وإجرام وتجاوز وتعنت وتآمر قد أثرت تأثيرا سلبيا على العلاقة العربية الأمريكية، سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي حتى باتت عقدة في هذه العلاقة بحكم ما أوجدته من حاجز نفسي بين الطرفين، وبحكم ما خلقته من انطباعات وتصورات سلبية عند العرب عموما، وإن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، من الكيان الصهيوني يشكل ضربة جوهرية لمصداقيتها السياسية والحضارية، وفي الحقيقة فان الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل لم يكن موقفا معاديا للفلسطينيين فحسب، وإنما كان موقفا معاديا للعرب عموما بحكم السياسة الأمريكية التي اتجهت ولا تزال إلى الحفاظ على المصالح الإسرائيلية والعمل على ترجيح كفتها على المصالح العربية وضمان تفوق إسرائيل على العرب، وعلى الرغم من وجود مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي وفي مقدمتها البترول العربي، والموقع الاستراتيجي للعالم العربي باعتباره محور ثقافي له تأثيره الكبير على الساحة الدولية، وسوق اقتصادية على درجه عالية من الأهمية، إلا أن الإدارات الأمريكية ضربت ذلك كله بعرض الحائط لحساب المصالح الصهيونية والإسرائيلية.(إسماعيل، ٢٠١٣، ص١٤٠)

واستطاعت مصر أن تتحرر من السياسية الفاسدة، حيث نجحت الثورة الديمقراطية المصرية في إسقاط نظام حسني مبارك، بفعل عواملها الداخلية، إذا لم يكن رفع يد إدارة الرئيس الامريكي عن النظام المصري السبب المباشر لسقوطه، وقد أظهرت مواقف أركان الإدارة الأمريكية ارتباكا حقيقيا إزاء الأزمة المصرية، وعجزا نسبيا من جانب السياسة الأمريكية الخارجية على التأثير في مجرى الأحداث. ويشكل سقوط نظام حسني مبارك، الحلف الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، ضربة موجعة لإدارة الرئيس أوباما، ذلك أن نظام

حسني مبارك كان بمثل، من وجهة النظر الأمريكية- الإسرائيلية، الركيزة الإقليمية لسياسة أمريكا، والاستقرار الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، والضامن الحقيقي لبقاء " اتفاقية كامب ديفيد" التي وقعت في عام ١٩٧٩، باعتبارها أول معاهدة سلام منفردة بين مصر والكيان الصهيوني. فقد أضعفت هذه الاتفاقية العلاقة الارتباطية بين مصر وقضايا الأمة العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، بالتوازي مع انخفاض دور مصر الإقليمي.(المديني، ٢٠١١، ص٧١)

ولم تتوضح أهداف الثورة السورية في الأسابيع القليلة لانطلاقتها؛ إذ طغت عليها آنذاك مطالب الإصلاح، والمطالبة بالتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه. فغابت المواقف الدولية في الأشهر الأولى، وتوحدت حول دعوات "وقف القمع والعنف، والبدء في العملية الإصلاحية". وكان الخوف من مصير المجتمع العراقي الماثل للعيان، من أهم عناصر تردد القوى المحلية والدولية في الاندفاع لدعم هذه الثورة. ويضاف إلى ذلك ارتباط ملفات عديدة بموقع سورية المهم جغرافياً، ودورها عربياً وإقليمياً. أما الدول الكبرى المنشغلة بمعطيات التدخل العسكري في ليبيا؛ فقد تراجعت حتى عن اللهجة التصعيدية ضد أسلوب القمع والعنف.

اتسعت الحركة الاحتجاجية في سورية أفقياً، وتصاعد سقف شعارتها؛ لتصل إلى مطالب "إسقاط النظام". وفشل النظام سياسياً في التعاطي إيجابياً مع المطالب السياسية، عندما نزل الحركة الاحتجاجية في خطاب المؤامرة والصهيونية، والتدخل الخارجي الذي لم يكن قائماً.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية في الأردن.

منذ الاستقلال، نجح النظام السياسي الأردني في مواجهة تحديات كثيرة. لكن الأردن يواجه اليوم تحديات حاسمة جديدة؛ فتدهور الأوضاع على حدوده وعدم تحقيق نجاحات اقتصادية ملموسة ووجود سياسة خارجية لا تلقى شعبية واسعة، وتولِّد هذه العوامل مجتمعة بعض الضغط من أجل التغيير وتشكل دفعاً للديمقراطية.

ولقد شهد العقد الأخير تطوير رؤية إستراتيجية جديدة للدولة الأردنية، وقد تزامن هذا التطوير مع التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل والجهد الأردني الحثيث، لإزالة التوتر الذي شاب العلاقة الأردنية– الأمريكية نتيجة لموقف الأردن الداعم للعراق في حرب الخليج الثانية.

ومع انتهاء القرن العشرين، كان من الواضح أن الأردن قد تبنى إستراتيجية جديدة بأولويات وتحالفات جديدة يكون بموجبها استقرار الأردن الأمني وفعاليته السياسية ونموه الاقتصادي أولوية تستند إلى تحالف قوي مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. واستعاض الأردن بهذا التحالف عن دوره الوسطي التقليدي في التحالفات العربية، وأصبح نفوذه الإقليمي على الساحة العربية ومستنداً على وضعه التحالفي الجديد الذي أعطى الأردن دوراً إقليمياً يفوق بأهميته القيمة الإستراتيجية العامة للدولة الأردنية. وكان من نتائج هذا التحالف أيضاً قيام الأردن بتبني برامج سياسية وأمنية واقتصادية منسجمة مع متطلبات هذا التحالف. وكما هو معلوم فإن مكافحة الإرهاب، والعولمة الاقتصادية، والإصلاح الديمقراطي هي أهم استحقاقات ذلك التحالف.

ولقد كان الأردن سبَّاقاً بين دول العالم في تبني شعار الحرب على الإرهاب، وقد حظي نتيجة ذلك بتعاطف ودعم كبيرين وخصوصاً من الولايات المتحدة فمكافحة الإرهاب

أصبحت الإديولوجيا الجديدة التي تحكم سلوك معظم الدول، وخصوصاً الولايات المتحدة وتحدد العلاقة بين دول العالم من جهة ومكونات شعوب كل دولة على حده، من جهة أخرى، وهذه الإديولوجيا هي العدو الأول للديمقراطية، فتحت شعار مكافحة الإرهاب يتم انتهاك الحقوق الدستورية والسياسية والمدنية لأي مواطن. (الشناق وآخرون، ٢٠٠٦، ص ٩٤-٩٥)

وتتمحور المصادر الخارجية الرئيسية لعدم الاستقرار في الأردن إلى الآثار غير المباشرة للحرب الدائرة على الأراضي السورية والتي من بينها احتمالية التورط في اشتباكات عسكرية على المناطق الحدودية، والتكلفة الباهظة للأعداد الكبيرة والمتزايدة للاجئين، والتدخل الممكن للحركات الإسلامية من الدول الإقليمية الأخرى داخل الأردن.(Satloff & Schenker, 2013)

الفصل الثالث
أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن

ويشتمل على:

المبحث الأول: الحراك الشعبي ودور مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها على الإصلاح السياسي.

المبحث الثاني: أثر حركة الاحتجاجات على الإصلاحات السياسية في الأردن.

المبحث الثالث: مستقبل الاحتجاجات الشعبية والإصلاح في الأردن.

الفصل الثالث

أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من احتجاجات وثورات شعبية انطلقت للمطالبة بتغيير الأنظمة أو إصلاحها، وقد طالت تلك الاحتجاجات جوانب حياتية مختلفة، ولأن الأردن يريد إصلاح النظام وليس التغيير، طالب المحتجون بتحقيق إصلاحات سياسية وإسقاط الفساد وتأمين فرص العمل والكرامة الإنسانية المرتبطة بالعمل وإطلاق الحريات العامة وتحقيق المساواة وعدم التمييز وتعزيز الحياة الديمقراطية والتعددية ومكافحة الفساد بكافة أشكاله، وكان لمؤسسات المجتمع دور في هذه الإحتجاجات، بحكم أن مؤسسات المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية وأكثر فاعلية في ملامسة هموم المواطنين، وبوصفها قناة للمشاركة السياسية تؤثر على الرأي العام، وسيتناول هذا الفصل موضوع أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الحراك الشعبي ودور مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها على الإصلاح السياسي.

لقد ظهر مفهوم المجتمع المدني من الحركة الديمقراطية التي اجتاحت العالم، وشاع استخدامه في دراسات النظام السياسي المعاصرة في إطار الاهتمام بفاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الدولة لحفز التحول الديمقراطي، وإن المجتمع المدني الذي يجتهد في إشاعة وترسيخ قيم المشاركة، وثقافة الحقوق، والمحاسبة والمسائلة والشفافية، يسهم بدور كبير في تطوير الوعي الثقافي والسياسي وإنضاجه، وخلق مرتكزات مؤسسية، وذهنية لهذا التحول،

كذلك فإن تنظيمات المجتمع المدني تشكل ركيزة أساسية، وقاعدة تحتية لإقامة نظام ديمقراطي مستقر وفاعل.(الدعجة، ٢٠٠٥، ص٣٨)

ويتميز المجتمع المدني بتنظيمه الذي يبنى على مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في إطار من الاستقلال النسبي عن سلطة الدولة من جهة، وعن سيطرة أرباح شركات القطاع الخاص من جهة أخرى، ولذلك يمكن أن يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني أي كيان مجتمعي منظم، يقوم على العضوية التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية أو اجتماعية، من دون أن يكون هناك دور في ذلك للقرابة أو الولاءات الأولية الأسرية، والعشائرية، والطائفية، ويمكن القول إن مفهوم المجتمع المدني يتضمن العناصر التالية (الشماس، ٢٠٠٨، ص٢٢):

١- وجود مؤسسات تنتمي إلى الدولة، وتمثل مصالح المواطنين في المجالات الاجتماعية المختلفة (النقابات العمالية والفلاحية، والاتحادات المهنية والصناعية، والتنظيمات النسائية و الشبابية) بحيث يكون لهذه المؤسسات نوعاً من الاستقلال الذاتي، يتيح لها حرية الحركة واتخاذ القرار في نطاق اختصاص عملها.

٢- القبول بحق المواطنين في المعارضة الفكرية والسياسية، ما دام التعبير عن ذلك بالطرق السلمية، أي يتضمن المفهوم حماية حق الاختلاف في الرأي والتعبير.

٣- كلما قويت مؤسسات المجتمع المدني، قلت قدرت الدولة على ممارسة التسلط ضد المواطنين؛ فهذه المؤسسات تقوم بدور الوسيط بين الدولة والمواطن، بحيث لا يتعامل المواطن كفرد أعزل، بل كمواطن ينتمي إلى جماعة أو مؤسسة أكبر، توفر له قدراً من الحماية، ولذلك فإن النظم التسلطية تحرص على منع قيام مؤسسات المجتمع

المدني، وفي حال قيامها تخضعها للرقابة الصارمة والسيطرة الشديدة، وبذلك تصبح عديمة الفاعلية.

وتعرف مؤسسات المجتمع المدني بأنها: مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والإجتماعية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الإجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسساتية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة.(الصبيحي، ٢٠٠٠، ص٣٢)

وإن أنماط العلاقات في المجتمع المدني تتم في إطار، أو تجري من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية، التي ينضم إليها الأفراد بملء إرادتهم الحرة، وإيماناً منهم أنها قادرة على حماية مصالحهم، فهي ترعاهم، وتعظم قدراتهم على المشاركة المجزية في الحياة العامة، فالمجتمع المدني يشير إلى مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، والتي تحدث بصورة مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنِشأ، وتعمل باستقلالية عن الدولة.(البيج، ١٩٩٨، ص١٥٩)

وهذه المؤسسات قد تكون سياسية أو غير سياسية إنتاجية أو خدمية، مثل: الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والمهنية، والجمعيات الخيرية، والاتحادات، والروابط والجمعيات المهنية والثقافية والفكرية، والمراكز البحثية، وغرف التجارة والصناعة، والهيئات الحرفية، وكل ما هو غير حكومي، وغير عائلي أو إرثي، يولد فيها الفرد أو يرثها، كذلك فإن تنظيمات المجتمع المدني تقوم بعملية تفاوضية مستمرة في التوفيق بين المتطلبات التنافسية لكل من المؤسسات الإرثية، والمؤسسات الحكومية تجاه الفرد كتعبير عن تقليص التوتر والصراع بين

الأفراد، وبين الجماعات وبعضها البعض، وبينها و بين الدولة، كما أن الاندماج بالمؤسسات المنظمة يتطلب خبرة وثقافة وتعليماً، وإحاطة بالحقوق السياسية.(الدعجة، ٢٠٠٥، ص٣٩)

ويمكن تحديد درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني في مؤشرات عدة من أبرزها(الشماس، ٢٠٠٨، ص٢٣):

١. نشأة مؤسسات المجتمع المدني، وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل ألا تتدخل الدولة في هذا المجال.
٢. الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني، ويظهر ذلك كم مهم تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات؛ فهل تتلقى جزءاً من تمويلها من الدولة أو من بعض الجهات الخارجية، أم تعتمد بصورة كاملة على التمويل الذاتي من مساهمات الأعضاء، على شكل رسوم العضوية أو التبرعات، أو من خلال أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية.
٣. الاستقلال الإداري والتنظيمي، ويشير إلى مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني، في إدارة شؤونها الداخلية طبقاً للوائحها وقوانينها الداخلية، وبعيداً عن تدخل الدولة.
٤. إن المجتمع المدني ينتهي حيث يبدأ المجتمع السياسي، الذي ترتبط تفاعلاته بالتنافس على السلطة، ويشمل المجتمع السياسي فيما يشمل، الأحزاب السياسية.

ولقد برز أثر الإصلاح السياسي في مؤسسات المجتمع المدني الأردني، بعد نجاح هذه المؤسسات في العديد من النشاطات التي تصب في جانب المشاركة الشعبية السياسية، وذلك من خلال(الخلايلة، ٢٠١٢):

١- توجيه الجهود إلى رفع كفاءة المرأة وإشراكها في سوق العمل، مما ساهم في إنعاش الاقتصاد الأردني.

٢- إشراك التنظيمات الأهلية في خطط وبرامج الإتحاد العام للجمعيات الخيرية وبالتعاون مع الاتحادات الأخرى، وذلك عبر مواصلة التنسيق والعمل مع المؤسسات الاجتماعية الوطنية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، ومواصلة التنسيق الكامل مع الجهات الحكومية المعنية مثل وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة، وتقوية العلاقات مع التنظيمات والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في الوطن العربي، وتزايد دور مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها في مجالات عديدة تهم أفراد المجتمع، مثل: رعاية الطفولة، ورعاية الطلاب، والدفاع عن حقوق الإنسان.

وتعتبر الأحزاب السياسية في البرلمان وخارجه إحدى الركائز الأساسية للتنمية السياسية في المجتمع، بالإضافة إلى الإعلام الذي يشكل مرآة الرأي العام، ومرآة التفاعل الاجتماعي، حيث يعتبر الإعلام أداة الكشف وأداة المراقبة والقياس في أي مجتمع يطمح للديمقراطية. فالوعي السياسي والاجتماعي والمساواة في الحقوق والحريات، هي الناظم الحقيقي للحوار وتبادل الأفكار بين المجتمع وصاحب القرار، فمسؤولية النهوض بالحياة السياسية في الأردن لا تقع على عاتق الحكومات لوحدها، وعلى أهمية ما يمكن أن تقوم به، بل على عاتق الجميع داخل الوطن.(البطاينة، ٢٠٠٩، ص٢٩٣)

إن قلة مؤسسات المجتمع المدني، وتدني فاعلية الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى غياب حوار وطني داخلي شامل للاتفاق على قواسم مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع، ربما يعيد المجتمع إلى مكوناته الأولى إلى ما قبل الدولة الحديثة، وأن غياب مثل هذا الحوار الداخلي سيزيد من حالة الاحتقان السياسي، وعلى الرغم من المخاطر والتحديات التي تواجه التنمية السياسية بشكل عام، فإن المملكة الأردنية تحمل من المقومات ما يؤهلها لتجاوز المرحلة الراهنة نحو الديمقراطية، آخذين بعين الاعتبار البيئة المحلية والإقليمية والدولية،

وتتمثل هذه المقومات بالإرادة السياسية لرأس الدولة، والقاعدة الدستورية المناسبة والمحفزة للتطوير والإصلاح السياسي، بالإضافة إلى المجتمع الأردني، الذي إذا ما أتيحت له الفرصة، سيكون قادراً على أيجاد الآليات المناسبة، ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على إنجاز هذه المهمة، ومساهمة الأحزاب السياسية ومجلس النواب لإنضاج التجربة الديمقراطية الأردنية التي تشكل تحديا للمجتمع الأردني بشقية الرسمي والشعبي، وتعتبر مصلحة وطنية لا بد من إنجازها تعزيزا للأمن الوطني الأردني، وهذا يتطلب إيجاد حالة من التوازن بين المسيرة الديمقراطية من جهة، والاستقرار السياسي والاجتماعي من جهة أخرى. (ادريسات، ٢٠٠٧)

أسس المجتمع المدني

إن هناك أسس رئيسة لتكوين المجتمع المدني وتطوره، تتمثل في الأسس الخمسة الآتية(الشماس، ٢٠٠٨، ص٢٤-٢٧):

١- الأساس الثقافي: تُعرَف الثقافة بوجه عام، بأنها منظومة القيم والأفكار والعلوم، والآداب والاتجاهات، التي أنتجتها مجتمع من المجتمعات عبر مراحل تطوره التاريخي، ولذلك تعد الثقافة الأساس الأول في بناء المجتمع بوجه عام، وفي عملية بناء المجتمع المدني بشكل خاص. وهنا تكون المسألة في كيفية إعادة إنتاج هذه الثقافة العامة ضمن مضمونات حضارية تتناسب مكونات المجتمع المدني ووظائفه وقيمه، ولاسيما قيم الانتماء والولاء والمشاركة الفاعلة في النهوض بالمجتمع وتطويره، وتحديثه.

٢- الأساس الأيديولوجي: تعرف الأيديولوجية بأنها مجموعة الأفكار والقيم والعقائد السياسية التي تسود في مجتمع من المجتمعات، ويكون لها تأثير فاعل في الحياة العامة للمجتمع، السياسية والثقافية. وهذا ما يمكن أن يحدث عند القوى والفئات في المجتمع، حيث تكون لها إيديولوجية معينة، وقد تكون هذه الأيديولوجيات متباينة تبعاً لتباين المصالح بين القوى

الاجتماعية المختلفة من جهة، والتي قد يتعارض بعضها مع الأيديولوجية العامة التي تتبناها الدولة من جهة أخرى. ولكن هذا التباين يجب ألا يؤدي إلى التناحر، سواء أكان بين قوى المجتمع المدني، أم بين هذه القوى ونظام الدولة، بل يجب أن يدور في إطار التماسك الاجتماعي، والتقدم الاجتماعي، وهنا يكون للمثقفين والمفكرين السياسيين، دور مهم وكبير في إنتاج الخطاب الأيديولوجي المناسب للمجتمع المدني، والذي يتفق بدوره مع طبيعة المجتمع العامة، وتطور مراحل تشكله وتنظيمه.

٣- الأساس السياسي: وهو الصيغة السياسية السائدة، التي تسمح لقوى المجتمع المختلفة بالتعبير عن آرائها ومصالحها، بطرائق منظمة وسليمة لا تخل بالأمن العام للمجتمع واستقراره. وتعد الديمقراطية الصيغة السياسية الأكثر مناسبة لتأمين المناخ الصحي لتنمية المجتمع المدني. وذلك لأن الديمقراطية، على الرغم من تعدد منطلقاتها وأساليب ممارستها وتطبيقها، تبعاً لطبيعة كل مجتمع، فهي تقوم في جوهرها، على قاعدة التعدد السياسي والفكري، وحرية تشكيل التنظيمات السياسية وغير السياسية، بما يؤمن حريات المواطنين واحترام حقوقهم، ويؤدي بالتالي الى احترام مبدأ الرقابة السياسية، وتداول السلطة بين القوى المجتمعة، بأسلوب تنافسي يكون هدفه الأول مصلحة الوطن والمواطنين جميعهم. ولا شك أن دعم قوى المجتمع المدني، وتقوية مؤسساتها، من العوامل الأساسية في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم. وهنا يكون المجتمع الأرضية الخصبة التي تنمو فيها الديمقراطية، وقوى مؤسساتها، وتثمر بقيمها وعلاقاتها الاجتماعية والسياسية.

٤- الأساس الاقتصادي: قد يكون هذا الأساس نتيجة للأساسين (الاجتماعي والسياسي)، وهو مكمل لهما في بناء المجتمع، ولذلك فهو يعني تحقيق درجة معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وذلك استناداً إلى نظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص

والمبادرات الفردية، ويسمح بالتالي للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية بعيداً عن الدولة، التي يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الاقتصادي، على وضع بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصناعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها. وهذا يعني فسح المجال أمام القطاع الخاص ليوسع دوره في المجال الاقتصادي، بحيث يمثل أحد الأسس لبناء المجتمع المدني السليم، مقابل الحد من تدخل الدولة وسيطرتها على الشؤون الاقتصادية. وهذا ما يعطي حرية أكبر لتوظيف إمكانات المواطنين من جهة، ويدعم استقلالية قوى المجتمع المدني عن الدولة من جهة أخرى، ولكن في إطار التنسيق والتعاون لتحقيق مصالح المجتمع العامة.

٥- الأساس القانوني: يعد هذا الأساس، الإطار الناظم للمجتمع بما فيه من تنظيمات ومؤسسات رسمية (حكومية)، وغير رسمية (أهلية)، والدولة هي التي تجسد هذا الأساس الذي يمثل الوحدة القانونية (الحقوقية) التي تجمع بين أفراد المجتمع، والتي تعبر في جوهرها عن المساواة في الحقوق والواجبات والحريات لجميع المواطنين، وعلى اختلاف فئاتهم وانتماءاتهم السياسية أو الطبقية أو المذهبية، فالمجتمع المدني مجتمع يتمثل فيه كل فرد إلى هذا المجتمع، كما تتمثل فيه الجماعة التي تنتمي إلى تنظيم معين ووفق قواعد معينة، وبذلك يكون المجتمع المدني وفق الأساس القانوني، هو الإطار الناظم للمواطنة الصالحة، وفق مبدأ الحريات وسيادة القانون دون استثناء.

ويعتبر الإصلاح السياسي في الأردن المقدمة الأولى والأساسية للإصلاح الشامل، والقاعدة الأهم في ذلك تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة والفاعلة، وتجسيد إرادة الأمة عملياً في واقع الحياة السياسية والتشريعية خاصة، وذلك من خلال المحاور التالية (الشناق وآخرون، ٢٠٠٦، ص ١١٧):

أ- الإصلاح الدستوري: من خلال إجراء الإصلاحات والهيكلة السياسية اللازمة لتفعيل النص الدستوري (نظام الحكم ملكي وراثي)، والنص بوضوح على أن الإسلام مصدر التشريع، وتفعيل المبدأ الدستوري (الأمة مصدر السلطات)، وكذلك المواد التي تعبر عن هوية الأردن وتحفظ حقوق المواطنين وحرياتهم، والفصل الدقيق بين السلطات الثلاث، وبما يحقق توازناً فاعلاً بينهما، وإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة التنفيذية.

ب- تحديث القوانين والتشريعات: تجسيداً للحقوق التي كفلها الدستور، وإلغاء كافة القيود التي فرضتها الحكومات المتعاقبة على حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والعمل الحزبي والمؤسسات الأهلية والعمل الاجتماعي التطوعي، فبعد قانون الانتخابات لا بد من تعديل أو إصدار القوانين التالية:

١. قانون الاجتماعات العامة: حيث يجب إلغاؤه والعودة إلى القانون القديم أو تعديله بما ينسجم مع روح الدستور وبما يضمن حرية التعبير والرأي بدون عوائق أو قيود.
٢. قانون الأحزاب: من خلال إصدار قانون أحزاب يتوافق مع روح الدستور والاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٣. قانون البلديات: من خلال إصدار قانون بلديات يعتمد مبدأ التمثيل النسبي وينهي مرحلة التعيين في المجالس البلدية.
٤. النقابات المهنية: من خلال اعتماد أي قانون جديد بعد التوافق مع مجالس النقابات المهنية، وبما يحافظ على حرية النقابات في العمل الوطني وحقوق منتسبيها في الترشيح والانتخاب، وإدارة شؤونها.

٥. النقابات العمالية: من خلال إعادة النظر بقانون النقابات العمالية، بما يحقق حرية العمال كاملة اختيار مجالسهم النقابية دون تدخل من أي جهة، وبما يكفل الحماية لهم ويجنبهم مخاطر الفصل التعسفي، أو الاستغلال.

ج- العمل على وقف التطبيع مع الكيان الصهيوني.

د- في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان: ويتم ذلك من خلال ضمان حرية الصحافة والتعبير بالطرق السليمة وحرية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتوفير الأمن النفسي والاجتماعي والغذائي لكل مواطن، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي، أو التعذيب أو الانتقام، واعتماد وتفعيل مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في العمل والوظيفة والترقية.

المبحث الثاني: أثر حركة الاحتجاجات على الإصلاحات السياسية في الأردن.

يعتبر المحرك الاقتصادي هو العجلة الرئيسية والأساس في انطلاق المظاهرات والاعتصامات السلمية في الدولة الأردنية، حيث أن طريقة إدارة الدولة لسياسات الخصخصة وما رافقها من اتهامات بالفساد وإهدار المال العام ومن تساهل واضح في بيع الكثير من الموارد الوطنية وركائز الرفد الايرادي لموازنة الدولة والتي تحوم حولها الكثير من الشبهات وعلامات الاستفهام كل ذلك أدى إلى اندلاع الاحتجاجات في الأردن، وبدا هذا الدافع واضحاً في الشعارات التي تم طرحها أثناء الفعاليات والاعتصامات والتي تشكلت بمعظمها للمطالبة بمحاسبة الفاسدين والمطالبة باسترداد أملاك الشعب ومقدراته، ويمكن إجمال العوامل والدوافع للإحتجاجات الأردنية بالآتي (نعيمات وخير الله، ٢٠١٣):

- الدوافع الاقتصادية وهي المحرك والدافع الرئيسي.
- الدوافع الاجتماعية.
- الدوافع السياسية.

- الدوافع الشخصية والفردية.

وأشار محمد (٢٠١٣) إلى أن الأردن يواجه مجموعة من التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن الوطني الأردني نتيجة لأسباب وعوامل داخلية وخارجية ترتبط بالبيئة الدولية أو البيئة الإقليمية مما شكل تحدياً رئيسياً أثر على الدولة الأردنية، وبالإضافة إلى جملة من التحديات الاقتصادية التي تمس حياة المواطن الأردني.

إن الربيع العربي وصل إلى الأردن كغيره من الدول العربية، وقد انطلقت أولى الاحتجاجات في مطلع العام ٢٠١١، ويصنف الأردن من ضمن دول التغيير الجزئي حيث كان الدافع لهذه الاحتجاجات هو تحقيق إصلاحات شاملة وخاصة على المستويين السياسي والاقتصادي وجاءت بسبب الإحباط الناجم عن تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وضعف النمو الاقتصادي، وما يميز الحراكات في الأردن(التل، ٢٠١٢):

١- طابعها السلمي وابتعادها عن وسائل وأدوات العنف في تحقيق الإصلاح والتغيير.

٢- إيمانها بالنظام والتفافها حوله حيث يروا فيه المظلة الجامعة والحامية لكافة مكونات المجتمع الأردني.

٣-طابعها الشبابي، حيث ظهرت قوى وحركات شبابية واجتماعية منذ أن انطلقت الاحتجاجات وتلتها مشاركة عدد من الأحزاب المنظمة وأهمها أحزاب اليسار والقوى الإسلامية متمثلاً بحزب جبهة العمل الإسلامي.

وكان عدد الحراكات الشعبية في الأردن للعام ٢٠١١ و ٢٠١٢ كما هو مبين في الجداول (١) و(٢) أدناه:

جدول(١): محصلة عدد الحراكات الشعبية في الأردن للعام ٢٠١١

الأقاليم	عدد الإعتصامات	عدد المسيرات	عدد التجمعات
العاصمة	620	477	602
الوسط	235	160	529
الشمال	351	137	152
الجنوب	323	118	133
العقبة	56	7	13
البادية	50	1	4
المجموع	1635	525	662

المصدر: مديرية الأمن العام، إدارة العمليات، ٢٠١٢، وأشير إليها في دراسة حياصات، أيهم(٢٠١٢)، دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ١٩٨٩-٢٠١٢، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

جدول(٢): محصلة عدد الحراكات الشعبية في الأردن للعام ٢٠١٢

	عدد الإعتصامات	عدد المسيرات	التوقف عن العمل	المهرجانات	عدد التجمعات
الأقاليم	627	109	361	77	302
العاصمة	282	197	156	242	58
الوسط	382	163	231	42	166
الشمال	346	139	369	70	160
الجنوب	60	8	18	5	14
العقبة	60	8	18	5	14
البادية	56	3	66	2	4
المجموع	1773	619	1201	438	704

المصدر: مديرية الأمن العام، إدارة العمليات، ٢٠١٢

ويلاحظ من الجداول السابقة أن الإحتجاجات والمسيرات ازدادت في العام ٢٠١٢ عن العام ٢٠١١ حيث بلغ عدد الإعتصامات في العام ٢٠١١ (1635) بينما بلغ عدد الإعتصامات في العام ٢٠١٢ (1773).

كما أعد المرصد العمالي الأردني تقريراً عن الإحتجاجات العمالية في الأردن لعام ٢٠١٢ حيث بين أن الاحتجاجات العمالية بلغت خلال العام ٢٠١٢ (٩٠١) احتجاجا، بزيادة قدرها 8% مقارنة مع عدد الاحتجاجات التي نفذها عمال الأردن خلال عامي ٢٠١٠، ٢٠١١

والتي بلغت(١٤٩)، (٨٢٩) احتجاجا على التوالي، بحسب التقرير.(المرصد العمالي الأردني، ٢٠١٣)

وقد أجرى مركز استطلاعات الرأي في الجامعة الأردنية دراسة عام ٢٠١١ لقياس حالة الديمقراطية في الأردن من خلال التعرف على رأي المستجيبين في الأردن حول عدد من القضايا والمؤشرات ومن هذه المؤشرات مدى تأييد المستجيبين للتظاهرات التي حصلت في الأردن، حيث أفاد (١٩%) من المستطلعين أنهم يؤيدون الإحتجاجات والتظاهرات و(٧٤%) لا يؤيدونها، كما أفاد (٦٦%) من المؤيدين بأن يؤيدون هذه التظاهرات لأنها تطالب بالإصلاح ومحاربة الفساد وضمان الحقوق، فيما يؤيد هذه التظاهرات (٢٤%) لأنها تعبر عن حرية الرأي وأنها سلمية، بينما أفاد (٥٨%) من الذين لا يؤيدون التظاهرات أن السبب الرئيسي لعدم التأييد لأنها تؤدي إلى الفوضى والتخريب وزعزعة الأمن والإستقرار، وعزا (٢٤%) السبب إلى ان هذه التظاهرات ليس لا داع ولا توجد منها فائدة وغير مقتنعين بها. وأظهرت نتائج الإستطلاع أن (٢٧%) من المستجيبين يعتبرون تردي الأوضاع الإقتصادية وارتفاع الأسعار هو دافع للمشاركة في تظاهرة او اعتصام او فعالية احتجاجية سلمية، فيما افاد ١١% ان الشعور بالظلم وعدم المساواة هو الدافع الرئيسي، وأفاد ٩% ان المطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية والدينية هو دافعهم الرئيسي. (مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١)

وقد باتت الحاجة إلى الإصلاح والتغيير المستمر، مطلباً مجتمعياً، حيث يواجه الأردن العديد من القضايا المختلفة، تدعو إلى مواجهتها من خلال معالجة موضوعية، من خلالها فتحت الأفق لأبناء المجتمع للمشاركة في الطرح والعمل نحو المساعدة في حلها فحالة عدم الاستقرار التي فرضت على المنطقة، ومحدودية الموارد الاقتصادية، وتدني مستوى

المساعدات الخارجية دفع بالنظام السياسي لتبني خطاب سياسي مبني على التغيير نحو الأمثل ضمن أفق يدعو إلى احترام الرؤى الإصلاحية التي تقود إلى التحديث، وهذا من شأنه الدفع بالحوار نحو الإنفتاح وتبني السلوك الديمقراطي المسؤول، وإن مسألة مواجهة الفساد بأشكاله المتعددة، فتحت المجال للتعبير الحر الهادف في معالجة هذه الظاهرة وكما أن تدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار وتفشي ظاهرة البطالة دفع بشرائح اجتماعية واسعة نحو المطالبة بالمحاسبة والمراقبة المستمرة التي لها علاقة مباشرة بنتاج المسيرة الديمقراطية(المقداد، ٢٠١١).

كان للاحتجاجات في الأردن دور في الضغط على الحكومات الأردنية بالقيام في عملية الإصلاحات، واتسمت مظاهر هذه الاحتجاجات بالاعتصامات أمام الوزارات، ومسيرات الاحتجاج في يوم الجمعة، بالإضافة إلى ذلك الحراك الالكتروني من خلال البيانات الاحتجاجية في الصحف الالكترونية والمقالات التي تنتقد الحكومة والتي تطالب بالإصلاح. وكانت أبرز مرتكزات المطالب الشعبية التي نادت بها الحراكات الشبابية: مطالبات تتعلق بالقيام بإصلاحات سياسية وعلى رأسها تعديل الدستور وقانون الانتخاب والأحزاب، ومحاربة الفساد، ومطالبات تتركز بتحسين أوضاع العاملين والموظفين وزيادة رواتبهم، بالإضافة إلى ذلك مطالبات بالقيام بإصلاح اقتصادي شامل لمعالجة مشاكل الفقر والبطالة وضعف النمو الاقتصادي، وانتقاد سياسية الخصخصة وبيع ممتلكات الدولة. وقد كان موقف النظام ايجابي من هذه الاحتجاجات واعتبرها فرصة للشروع في عملية إصلاح شاملة، ومن هذه الإصلاحات(التل، ٢٠١٢):

١- إنشاء لجنة للحوار الوطني والتي ضمت مختلف الأطياف السياسية والتنظيمات على الساحة الأردنية لوضع اقتراح لقانوني الأحزاب والانتخاب ومناقشة القضايا الإصلاحية الداخلية.

٢- تعيين لجنة ملكية لمراجعة مواد الدستور الأردني، وقد تم تعديل ما يقارب ثلث الدستور الأردني.

٣- الطلب من البرلمان الأردني تشريع قانون للأحزاب وتعديل قانون الانتخابات.

٤- حل مجلس النواب السادس عشر والإعلان عن موعد إجراء الإنتخابات النيابية في بداية عام ٢٠١٣.

٥- تعيين هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات من أجل ضمان نزاهتها.

٦- المضي في مكافحة الفساد، حيث تم تحويل عدد من الملفات التي تتضمن شبهات فساد إلى القضاء الأردني.

٧- إقرار نظام هيكلة الرواتب، حيث تضمن زيادة لرواتب الموظفين والمتقاعدين.

٨- الاستجابة لمطالب المعلمين بتشكيل نقابة خاصة بهم.

وقد أجرى مركز الدراسات الإستراتيجية استطلاعا للرأي حول بعض القضايا الراهنة في الأردن للوقوف على آراء المواطنين حول أهم المستجدات التي يمر بها الأردن، وقد بينت النتائج أن ٧٧% من مستجيبي العينة الوطنية رأوا أنه على الأحزاب السياسية والحراكات التي تطالب بالمزيد من الإصلاحات السياسية الحصول على هذه المطالب من خلال العمل مع مجلس النواب المنتخب، في ما يعتقد ١٩% بأنه عليهم الاستمرار بالتظاهر والاحتجاج في الشارع لتحقيق مطالبهم. (مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣)

حرية الإجتماع في التشريعات الأردنية

صدر قانون الإجتماعات العامة المؤقت رقم (45) لسنة (2001)م، ونشر في الجريدة الرسمية بعد حوالي شهرين من حل مجلس النواب في 2001/6/16م، ومن أهم ما تضمنه هذا القانون، تمييزه وللمرة الأولى بين الإجتماع العام، والمسيرة دون أن يفرق بينهما في الأحكام، كما علق ممارسة حق الإجتماع على موافقة الحاكم الإداري، الذي يستطيع أن يمنح أو يمنع المواطنين من ممارسة هذا الحق الذي كفله الدستور، حيث نص القانون على أنه "يحظر عقد أي إجتماع عام أو تنظيم مسيرة إلا بعد تقديم طلب لهذه الغاية إلى الحاكم الإداري المختص والحصول على موافقة خطية مسبقة ويعتبر قراره نهائياً"(قانون الاجتماعات رقم٢٠٠١/٤٥، م٣).

كما ألزم القانون، الحاكم الإداري بأن يصدر قراره بالموافقة أو الرفض خلال أربعة وعشرين ساعة على الأقل قبل الوقت المحدد لعقد الاجتماع، وفي هذا القانون تم إعفاء قوات الأمن العام من مسؤوليتها الدستورية والقانونية في حفظ الأمن العام والنظام، وألقت هذا العبء على عاتق منظمي الإجتماع، وجعلتهم مسؤولين قانوناً وبالتكافل والتضامن عن آية أضرار تلحق بالتعبير،(قانون الاجتماعات رقم٢٠٠١/٤٥، م٨) وهذا لا يجوز قانونياً ومنطقياً، لأن حفظ الأمن العام والنظام هو من مسؤولية الأجهزة الأمنية. (بطاينة،٢٠٠٩، ص١٦٣-١٦٥)

واستمر العمل بهذا القانون المؤقت حوالي ثلاث سنوات إلى أن صدر كقانون دائم بعد إقراره من قبل السلطة التشريعية ونشره بالجريدة الرسمية(قانون الاجتماعات رقم٢٠٠٤/٧)، وقام مجلس النواب بإجراء تعديلات طفيفة على القانون المؤقت، حيث تم زيادة المدة التي ألزم بها الحاكم الإداري لإصدار قراره بالموافقة أو الرفض إلى قبل ثمان وأربعين ساعة على

الأقل من الوقت المحدد للإجتماع (قانون الاجتماعات العامة رقم٧/٢٠٠٤، م٥)، كما أعفى المشرع منظمي الإجتماع من المسؤولية في حال حدوث أي إخلاء بالأمن العام والنظام أو إحداث أضرار عامة، وحملها للمتسببين بها.

المبحث الثالث: مستقبل الاحتجاجات الشعبية والإصلاح في الأردن.

تأثر الأردن بالربيع العربي إذا اندلعت احتجاجات كبيرة في الأردن منذ بدايته، وأخذت هذه الإحتجاجات أشكالاً متعددة متأثرة بأنماط الاحتجاجات في الدول العربية من الاعتصامات والمسيرات السلمية، وتشكيل تيارات شبابية وسياسية تصدر مواقفها عبر البيانات والخطابات، ومن هذه التيارات الاحتجاجية(الصبح، ٢٠١١):

١- أحزاب المعارضة الأردنية: وتتمثل بجبهة العمل الإسلامي وحزب البعث الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحشد، وحزب الوحدة الشعبية، وعلى الرغم من الإختلاف فيما بينها إلا أنها تعارض السياسات الحكومية، وتطالب بتعزيز دور الأحزاب في الحياة السياسية، وعمل حكومة برلمانية منتخبة، ومعارضتها لاتفاقية وادي عربة مع إسرائيل، ومكافحة الفساد.

٢- النقابات المهنية وحراك نقابة المعلمين: وتتقاطع مطالب النقابات المهنية مع مطالب الأحزاب المعارضة، أما حراك نقابة المعلمين فقد تم قبول تأسيسه بفعل ضغط الحراك الشعبي.

٣- الحركات غير الرسمية الشعبية: وهي مجموعة من الحركات التي لا تخضع لتنظيم معين وتتمثل: حركات المحافظات حيث كانت الحركات نشيطة في محافظات الجنوب، وفي ما أن هناك حركات أقل نشاطاً، وبخاصة في محافظات الشمال والوسط. والحركات السياسية المستقلة وتتمثل بحركة دستور ١٩٥٢، وحركة اليسار الاجتماعي، وحركة جايين، والتيار

القومي التقدمي، وحركة التغيير، وحركة العشائر ٣٦، والتيار الوطني التقدمي، والحراك الشبابي الأردني، وائتلاف ٢٤ آذار وحركة السلفيين، وحزب التحرير. وعمال ناشطون وهم مجموعة من الناشطين العماليين يعملون خارج جسم نقابة العمال، ويطالبون بتحسين أوضاعهم العمالية، والمنظمات غير الحكومية، وقوى اجتماعية سياسية لم تشكل لها تيار أو تنخرط بالحراك الإصلاحي الشعبي بشكل مباشر وهي النواب حيث لم ينخرطوا بالنشاطات الشعبية إلا بعض النواب السابقين، والإعلاميون، والمخيمات الفلسطينية حيث لم تنخرط بالمطالب الإصلاحية إلا أنها شاركت بقوة في النشاط الخاص بحق العودة.

حيث نتج عن هذه الضغوطات والمقترحات للإصلاح تشكيل لجنة الحوار الوطني، التي قدمت مقترحات للإصلاح، الأمر الذي تطلب تعديلات دستورية.

وبالرغم من الإعلانات الرسمية المتواصلة باتجاهات الإصلاح في الأردن، غير أن عدم الرضا ما يزال هو السائد بسبب عدم التوافق بين توجهات المطالب الشعبية وبين ما تتناوله الحكومات بجدية، وهناك محددات مهمة لفرص نجاح الإصلاح في الأردن، من أهمها(الحمد،٢٠١١):

١- وضوح الرؤية لدى الحكومات فيما يتعلق: بالتحديات التي تواجه الإصلاح، والفرص المتاحة لتحقيق الإصلاح، والأدوات المتوفرة والمطلوبة للقيام بعملية الإصلاح.

٢- مدى جدية النظام والحكومة في تبني وتفعيل توجهات الإصلاح قانونياً وعملياً.

٣- قدرة الحكومة على رسم الأولويات والسيطرة على مسارها لتحقيق الإصلاح المنشود.

٤- مدى مشاركة القطاعات ذات الصلة بالعملية الإصلاحية في المجتمع في برامج الإصلاح المرسومة والمخططة.

٥- مدى توفر وتبني خريطة طريق زمنية يتم خلالها تحقيق إنجازات كاملة في كل مرحلة تقدم للشعب وتقنعه بمصداقية مسيرة الإصلاح، وبما يمس حياته اليومية وممارسة الحكومة معه.

٦- مدى الرضا المتحقق من قبل مكونات القطاعات المستهدفة بالإصلاح عن الرؤية والمسار والنتائج.

٧- القدرة على مواجهة قوى الشد العكسي التي تقف في وجه الإصلاح وتريده عملية شكلية لامتصاص مطالب الشعب، ومدى القدرة على إضعاف تأثيرها السياسي، سواء كانت في مؤسسات الدولة أو في قطاع الأعمال أو في تركيبة المجتمع بوصفها جهات منتفعة من الوضع القائم وربما محتكرة له.

محددات عملية الإصلاح في الأردن

لم تكن الحكومات بمستوى توجهات كتب التكليف بما يحقق الإصلاح والتنمية السياسية، وتتمثل محددات عملية الإصلاح في الأردن في الآتي(الشناق، ٢٠٠٦، ص٧٩):

١- عدم الإستقرار الحكومي يربك مسار تنامي الحرية في الأردن.

٢- هناك الكثير من قوانين الحريات العامة كالصحافة والعقوبات ما زالت في أدراج المؤسسة التشريعية والتنفيذية.

٣- يتم التضييق أحياناً على النقابات حرصاً على العلاقة الأردنية العربية.

٤- لا زال البرلمان دون مستوى المسؤولية، بحيث يهتم أعضائه بالمصالح الشخصية دون الإهتمام بالمصالح العامة والوطنية، وهناك شعور لدى الجميع بأن البرلمان تابع للحكومة وخاضع لها على خلاف النصوص الدستورية.

٥- أن الكتل البرلمانية التي وجدت في مجلس النواب لم تلتئم على أساس مبدئي أو قواعد وطنية بل مرتبطة برئيس الكتلة ومدى قدرته على تحقيق مطالبهم من الحكومة، ولذلك يلاحظ أنهم ينتقلون من كتلة إلى أخرى.

أما فيما يتعلق بمستقبل الإصلاح في الأردن فيمكن أن تتجه مسيرة الإصلاح في إتجاهات مختلفة ومنها:

١- تحقيق جميع المطالب بالإصلاحات الشاملة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله وينعم الأردن بالأمن والاستقرار.

٢- تعديل قانون الانتخاب واستبداله بقانون عصري يتيح للشعب تمثيلاً حقيقياً في مجلسي النواب والأعيان، وتُشكَّل حكومة في أعقاب انتخابات حرة ونزيهة، تتولى تقديم الفاسدين إلى القضاء العادل لاسترداد الأموال المنهوبة وردّها إلى خزينة الدولة.

٣- إجراء المزيد من التعديلات على الدستور بما يلبي مطالب الشعب الأردني.

٤- عدم الاستجابة للمطالب الشعبية في الإصلاح ومحاربة الفساد، وعدم تلبية المطالب الشعبية في الإصلاح الدستوري والإداري والاقتصادي ومكافحة الفساد والفقر ومواجهة البطالة وعندها لن تتوقف حركة الاحتجاج.

النتائج

كانت الشرارة الأولى لاندلاع الاحتجاجات في معظم أقطار الوطن العربي يوم ٢٠١٠/١٢/١٧ عندما قام الشاب التونسي محمد البوعزيزي بإحراق نفسه احتجاجاً على سوء الأحوال المعيشية والتضييق السياسي والأمني، وثم امتدت الاحتجاجات إلى باقي البلدان العربية وكان ذلك نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية يمكن عرضها حسب أسئلة الدراسة وفرضياتها:

ما أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاحات السياسية في الأردن؟

وتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: ما الأسباب التي تقف وراء الاحتجاجات الشعبية في الأردن؟

وأظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول ما يلي:

اندلعت موجة من المظاهرات والمسيرات الإحتجاجية الأردنية عام ٢٠١١ متأثرة بموجة الإحتاجاجات العربية التي اندلعت في الوطن العربي، وتعود هذه الإحتجاجات إلى أسباب إقتصادية وغلاء الأسعار، واجتماعية من حيث زيادة البطالة والفقر والعجز متزايد في الموازنة العامة، والزيادة غير المعهودة في حجم المديونية على الدولة.

تمثلت أبرز مطالب المحتجون في الأردن بتعديل الدستور وقانون الانتخاب والأحزاب، ومحاربة الفساد، والمطالبة بتحسين أوضاع العاملين والموظفين، ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة وانتقاد سياسية الخصخصة وبيع ممتلكات الدولة.

بالرغم من أن الاحتجاجات والمطالبة بالتغيير في الأردن تزامنت مع الإحتجاجات التي حصلت في البلدان العربية، إلا أن سقف مطالب المحتجين الأردنيين كانت أقل من تلك

التي حصلت البلدان العربية الأخرى مثل مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، وربما يعزى ذلك إلى أن هناك ثمة توافق بين الأحزاب السياسية والحركات على نظام الحكم الملكي الأردني، وعلى عدم السعي إلى تغيير هذا النظام، فتمثلت مطالب المحتجين بالمطالبة بإصلاح النظام.

السؤال الفرعي الثـــاني: ما أثر الدور الذي لعبته قيادات المعارضة في تحشيد الرأي العام في الشارع الأردني؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني ما يلي:

شاركت عدد من الأحزاب مثل الإخوان المسلمون والأحزاب الشيوعية والاشـــتراكية، بالرغم من اختلاف الشعارات المرفوعة طبقـــا لخلفيـــات حامليهـــا وتوجهـــاتهم السياســـية والاجتماعية.

وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية كلما زاد دور قيادات المعارضة ومنظمي المســـيرات، زاد ذلك في اتساع شريحة المواطنين للتعبير عن آرائهم ومطالبهم.

السؤال الفرعي الثالث: ما أثر الاحتجاجات على النظام والمؤسسات فـــي الأردن للاســـتجابة للمطالب؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث ما يلي:

كان للاحتجاجات في الأردن دور في الضغط على الحكومة الأردنية بالقيام في عمليات الإصلاح. ولقد كان للحركات الاحتجاجية في الأردن دور في الضغط على الحكومة الأردنية بالقيام في عملية الإصلاحات، وقد استجاب النظام في الأردن لهذه المطالب من خلال:

أ. قرار الملك عبد الله في فبراير ٢٠١١ بإقالة الحكومة على أثر الاحتجاجات التي انطلقت في مختلف أنحاء الأردن.

ب. تكليف الحكومة الجديدة القيام بخطوات سريعة وملموسة لإطلاق عملية إصلاح سياسي حقيقية تعكس رؤية الأردن للإصلاح الشامل والتحديث والتنمية.

ج. القيام بخطوات إصلاحية تمثلت بإنشاء لجنة للحوار الوطني لمناقشة القضايا الإصلاحية.

د. تشكيل لجنة ملكية لمراجعة مواد الدستور الأردني، والطلب من البرلمان الأردني تشريع قانون للأحزاب وتعديل قانون الانتخابات، وحل مجلس النواب السادس عشر والإعلان عن موعد إجراء الانتخابات النيابية في بداية عام ٢٠١٣.

ه. العمل على مكافحة الفساد، كما تم تشكيل نقابة للمعلمين.

وبالرغم من قيام الحكومة بتلبية بعض مطالب المحتجين والقيام بالإصلاحات إلا أن المحتجين ما زالوا على موقفهم المطالب بالمزيد من الإصلاحات، والاستمرار بالتظاهر والاحتجاج في الشارع لتحقيق مطالبهم.

وهذا يقود الى اثبات صحة الفرضية الثالثة كلما زادت عمليات الاحتجاجات على المؤسسات والنظام الأردني اثّر ذلك في عملية الاستجابة للمطالب الشعبية بشكل اكبر.

السؤال الفرعي الرابع: ما أثر العامل الإقليمي والدولي في تـــأجيج حركـــة الاحتجاجـــات أو تثبيطها؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع ما يلي:

كانت الأسباب الدافعة للثورات والاحتجاجات في الوطن العربي غيـــاب الديمقراطيـــة وتسلط الأنظمة القمعية بشكل أساسي، بالإضافة إلى ذلك تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر ومحاربة الفساد.

كان للعوامل الخارجية والتدخل الأجنبي دورا في اندلاع الثورات والإحتجاجـــات فـــي الوطن العربي، واتخذت معظم الإحتجاجات العربية طابعاً سلمياً، وحصل ببعض بلدان الربيع العربي تغييراً شاملاً متمثلاً بإسقاط نظام الحكم، وكان للإحتجاجات التي حصلت في الـــدول العربية تأثيراً على اندلاع الإحتجاجات والإصلاحات السياسية في الأردن.

وهذا يقود إلى صحة الفرضية الرابعة كلمـــا زاد الـــدور الإقليمـــي والـــدولي فـــي تـــأجيج الاحتجاجات أو اثباطها أثّر ذلك في غاياتها وقوتها ومنحاها.

التوصيات

بالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: التوصيات الخاصة بالبلاد العربية

١. تبني خريطة طريق زمنية يتم خلالها تحقيق الإصلاحات المنشودة.

٢. عدم السماح بالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية.

٣. العمل على تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية من خلال تعزيز تكافؤ الفرص وسيادة القانون.

٤. العمل على توفير حرية تشكيل الأحزاب وحرية التعبير والتجمع والتظاهر في الدول العربية.

ثانياً: التوصيات الخاصة بالمملكة الأردنية الهاشمية

٢- إجراء إصلاحات دستورية وسياسية، وفي مقدمتها قانون الانتخابات، وإطلاق الحريات العامة، ورفع القيود عن مؤسسات المجتمع المدني والعمل الحزبي والنقابي.

٣- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح.

٤- إطلاق برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي.

٥- العمل على إجراء المزيد من التعديلات على الدستور بما يلبي مطالب الشعب الأردنـــي، وإصلاح النظام الانتخابي.

٦- العمل على تعزيز الانتماء للأمة العربية، وتفعيل مواثيق واتفاقيات الجامعة العربية مما يسهم في تحقيق الوحدة العربية.

٧- العمل في قانون من أين لك هذا؟

٨- ترك سياسة التوريث في المناصب لوجود كفاءات عالية مهمشة.

٩- تفعيل وتغليظ القوانين الناظمة للحياة للحيلولة دون وقوع فوضى مع حركات حريات التعبير.

١٠- أن تكون الجماهير على وعي بما حصل في بعض بلدان الربيع العربي من فوضى وحروب داخلية ونزاعات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب

احمد، يوسف احمد وآخرون (٢٠٠٦)، **متطلبات الإصلاح في العالم العربي**، الطبعة الاولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الأحمري، محمد(٢٠١٢)، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**. مؤتمر الثورات العربية، كتاب الثورات العربية، تحرير مصطفى الحباب، دار الانتشار العربي، بيروت.

إسماعيل، مصطفى عثمان.(٢٠١٣). **الربيع العربي.... ثورات لم تكتمل بعد**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

بطاينة، رافع شفيق (٢٠٠٩)، **الإصلاح السياسي في الأردن رؤية للتنمية السياسية**، ط١، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

جويدة، ناصر وخلف، خالد(٢٠١٢)، **الثورات العربية في الميزان**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

حتاملة، محمد عبده طالب (٢٠١٢)، **ثورة العرب (الربيع العربي)**، الجامعة الاردنية، عمان.

الحمداني، قحطان (٢٠٠٤)، **الأساس في العلوم السياسية**، دار مجلاوي للنشر، عمان-الاردن.

الخلايلة، هشام سلمان.(٢٠١٢). **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩٩-٢٠١٢**.

الدعجة، هايل ودعان (٢٠٠٥)، **التحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٧**، الطبعة الأولى، مطابع وزارة الأوقاف، عمان الأردن.

الرازي، محمد بن ابي بكر(١٩٨٣)، **مختار الصحاح**، دار الرسالة، الكويت.

شعبان، عبدالحسين (٢٠١٢)، **تأملات فكرية في الربيع العربية**، أطلس للنشر وإنتاج الثقافي، بيروت لبنان.

شلبي، محمد (١٩٩٧)، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، ط١، بيت الحكمة للاعلام والنشر والتوزيع، القاهرة.

الشماس، عيسى(٢٠٠٨)، **المجتمع المدني(المواطنة والديمقراطية)**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا.

الشناق، احمد وأبو بكر، جميل وابو السكر، علي وابو العثم، فهد والقمحاوي، لبيب وأبو حمور، محمد والحلايقة، محمد والشرعة، محمد والسقا، وائل (٢٠٠٦)، **آفاق الإصلاح والديمقراطية في الاردن ٢٠٠٥-٢٠١٠**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الاردن.

الصبيحي، احمد شكر(٢٠٠٠)، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه(٣٧)، ط١، بيروت، تشرين الأول، ص٣٢.

المنوفي، كمال(١٩٨٧)، **اصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

وهبة، ربيع وآخرون(٢٠١١)، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب- لبنان -البحرين)**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١١.

الرسائل الجامعية والدراسات

ادريسات، محمود (٢٠٠٧)، **أهمية الأحزاب في مجلس النواب**، ورقة عمل مقدمة إلى نـــدوة الانتخابات النيابية مسئولية مجتمعية التي نظمتها وزارة التنميـــة السياســـية، عمـــان بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٢.

بني سلامة، محمد تركي(٢٠١٣)، **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربـــي–دراســـة ميدانية ونوعية**، مركز البديل للدراسات والأبحاث، مؤسسة المستقبل،عمان، الأردن.

حداد، سليم وروجرز، جوشوا (٢٠١١)، **الاحتجاجات الشعبية ورؤى التغيير اليمن: رؤى الناس لصنع السلام**، مؤسسة تمكين للتنمية (TDF)، مشروع الناس لصنع السلام، ٢٠١١.

حياصات، أيهم(٢٠١٢)، **دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ١٩٨٩–٢٠١٢**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الخلايلة، هشام سليمان(٢٠١٢)، **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٢–١٩٩٩)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

الصبح، رياض (٢٠١١)، **إصلاح الدستور الأردني من منظور حقوق الإنسان**، ورقة بحثيـــة مقدمة إلى مؤتمر حقوق الإنسان في الدســـاتير العربيـــة، ٧–٨ كـــانون ثاني/ينـــاير ٢٠١١، جامعة بيروت العربية، بيروت.

علوي، المعتصم بالله(٢٠٠٩)، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي مـــن ١٩٧٠ إلـــى ٢٠٠٩، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

اللوزي، مالك(٢٠١١)، **دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨٩- ٢٠١١)**، رسالة ماجستير، جامعة الشـــرق الاوسط.

محمد، ابراهيم عبد القادر(٢٠١٣)، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني في الفترة(١٩٩٩-٢٠١٣)** "**دراسة حالة**"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

المرصد العمالي الأردني- مركز الفينق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية(٢٠١٣)، تقريـــر الاحتجاجات العمالية في الاردن ٢٠١٢، عمان، الأردن.

مركز الدراسات الإستراتيجية (٢٠١١)، **حالة الديمقراطية في الأردن استطلاع للرأي العام**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مركز الدراسات الإستراتيجية (٢٠١٣)، **استطلاع للرأي العام حول بعض القضايا الراهنة في الأردن**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(٢٠١٢)، **احتجاجات الأردن: "انتفاضة أسعار" تبرز احتقانا سياسيا**، وحدة تحليل السياسات في المركز.

http://www.dohainstitute.org/release/888efed2-8674-4d31-b9ab-6927559a41f4

المقداد(٢٠١٢)، دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الإستقرار السياسي والإقتصادي: دراسة تحليلية(٢٠٠١-٢٠١٠)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد٩ العدد١٢، ٢٠١٢، ص٧٩٠-٧٣١.

المناعسة، أيمن (٢٠٠٧)، **التنمية السياسية والاصلاح السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية (١٩٨٩- ٢٠٠٥)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان.

نعيمات، حسام وخير الله، فراس.(٢٠١٣). **حالة الدولة الأردنية**، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الاردن والعراق، تشرين الثاني ٢٠١٣، عمان.

المقداد، محمد أحمد (٢٠١١)، **اسس ومرتكزات التحول الديموقراطي في الاردن**، مركز الرأي للدراسات، الأردن.

http://alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=325:2011-09-21-07-59-37&catid=14:2010-11-03-16-58-11&Itemid=4

المجلات والدوريات

أوتاوي، مارينا ودن، ميشيل(٢٠٠٧)، **الأنظمة الحاكمة و"مأزق الملك" في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي**، أوراق كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي.

بني سلامة، محمد تركي(٢٠٠٧)، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، **مجلة المنارة**، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، مجلد ١٣، عدد ٥.

البيج، حسين علوان(١٩٩٨)، الديموقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد٢٣٦، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٨، ص١٥٩.

التل، بيدر (٢٠١٢)، تأثير الحراك الشبابي في الإصلاحات الداخلية في دول الربيع العربي، **مجلة الحوار المتمدن**-العدد: ٣٩٤٢ - ٢٠١٢ / ١٢ / ١٥.

تقرير الإعلام الإجتماعي العربي.(٢٠١١). **الإعلام الاجتماعي والحراك المدني: تأثير فيسبوك وتويتر**، الإصدار الثاني، كلية دبي للإدارة الحكومية، مايو ٢٠١١.

الجابري، محمد عابد(٢٠٠٤)، الكتلة التاريخية وأولوية الثقافي، مجلة الاتحاد، العدد(١٨)، أيار، ٢٠٠٤، ص٨-١١.

الحسن بن طلال (٢٠١٢)، نحو ميثاق يحمي قيم الربيع العربي، **مجلة المنتدى**، العدد(٢٥٢-٢٥٣)، المجلد السادس والعشرون(٣) السابع والعشرون(١)، ٢٠١٢، ص١٩.

حمودة، أمل(٢٠١١)، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام للنشر بالقاهرة – العدد(١٨٥) ٢٠١١،المجلد ٤٦، ص٤٦.

راشد، سامح (٢٠١٢)، السياسات الخارجية والتحالفات الإقليمية بعد الربيع العربي، **مجلة شؤون عربية**، تصدرها الامانة العامة لجامعة الدول العربية العدد، ٢٠١٢، ١٤٩ .

الراوي، جميل.(٢٠١٢). دور مواقع التواصل الإجتماعي في التغيير/ مدخل نظري. **مجلة الباحث الإعلامي**، بغداد، العدد ١٨، ص٩٤-١١٢.

ساعف، عبد الله، الاصلاح السياسي في العالم العربي، **القدس العربي**، السنة التاسعة عشرة العدد 5843، الثلاثاء 18 اذار (مارس) ٢٠٠٧.

شحاته، اياد (٢٠١١)، (معركة التغيير في العالم العربي)، **مجلة دراسات دولية**، القاهرة، العدد ١٨٤، ٢٠١١.

شحاته، دينا ووحيد، حريم(٢٠١١)، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام للنشر بالقاهرة – العدد(١٨٦) ٢٠١١،المجلد ٤٦، ص٧٨.

شقير، خوليا(٢٠٠٦)، الاصلاح الوهمي: الاستقرار الاردني العنيد، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة.

شكلا، جوزيف ووهبه، ربيع (٢٠٠٥)، **الحركات الإجتماعية**، التحالف الدولي للموئل: شبكة حقوق السكن والأرض، http: www.hic-mena.org/SocialMovementsxa.htm

طبيشات، واصف، **دور الإعلام في الإصلاح السياسي**. جريدة الرأي الأردنية. العدد (١)، ٢٣ نيسان، ٢٠٠٥.

الطويل، فالح، **القائمة النسبية والصوت الواحد**. جريدة الرأي الأردنية، العدد (١٢٨٠١)، السبت بتاريخ ٨ تشرين أول، ٢٠٠٥.

عبد الله، ثناء(٢٠٠٦)، الإصلاح السياسي – خبرات عربية مصر: دراسة حالة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (١٢)، خريف (٢٠٠٦)، ملف الإصلاح السياسي، ص١٨.

فنون، محمود، **لوحة التناقضات العالمية واثرها في مسار الثورة العربية**، الحوار المتمدن- العدد:3365، ١٤-٥-٢٠١٢

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=259074)

العايد، حسن(٢٠٠٩)، أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاحتجاج السياسي في مدينة معان، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد السادس، العدد الاول، ٢٠٠٩، ص١-٤٥.

المجالي، رضوان محمود (٢٠١٣)، الحركات الاحتجاجية في الأردن، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد٣٨، ربيع ٢٠١٣، ص٢٠.

المقداد، محمد(٢٠١١)، **دعوات الإصلاح في الأردن: المطالب والتحديات، مركز الرأي للدراسات**، جريدة الرأي العدد(١٤٨٠٩)، ٣-ايار-٢٠١١، ص٣٦، عمان، الأردن.

مواقع الإنترنت

الحمد، جواد(٢٠١١)، **فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن**، صحيفة الغد الأردنية، ٢٠١١/١٠/١٠ http://alghad.com/index.php/article/504086.html

الحمد، جواد، **فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن**، صحيفة الغد اليومية، ٢٠١١/١٠/١٠. http://alghad.com/index.php/article/504086.html

درويش، نولة (٢٠٠٤)، **هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟**، كفاية (٤ آذار / مارس ٢٠٠٤)، www.kefaya.org/reports/0403naola.htm

السنيد، عبد المطلب.(٢٠١٣). **الربيع العربي وربيع الفضائيات.. ريادية المعنى في دلالة الربيع**: مقالة، جريدة المدى، بغداد، العدد(2846)، 2013/07/18.

غانم، إبراهيم البيومي، **الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال**، موقع إسلام اون لاين، ٨- ايار- مايو ٢٠٠٤.

http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/94432-social-movements.html

المشاقبة، أمين، **الإصلاح السياسي «المعنى والمفهوم»**، جريدة الدستور، ٠٦-٠٢-٢٠١١.

http://www.addustour.com/16022.html

القوانين

قانون الإجتماعات العامة المؤقت رقم(٤٥)/٢٠٠١، المادة ٨.

قانون الإجتماعات العام رقم(٧)/٢٠٠٤، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٥.

قانون الإجتماعات العامة المؤقت رقم(٤٥)/٢٠٠١، المادة ٣

ثانياً: المراجع الأجنبية

Heinz Peter Gerhardt, Paulo Freiro, Research Study, UNESCO, International Bureau of Education (Paris) (2000), pp. 1-15.

Kalpakian, Jack (2013), Between Reform and Reaction-The Syrian and Moroccan Responses to the Arab Spring, The Innovation Journal: **The Public Sector Innovation Journal**, 18(1), 2013, article 6.

Mario Diani: The Concept of Social Movement, and Networks and Social Movements: A Research Program, in: Mario Diani and Doug McAdam, eds. Social Movements and networks: Relational Approach to Collective Action (Oxford : Oxford University Press, 2003) pp. 299-319.

Michael Storper, The poverty of Radical Theory, International Journal of Urban and Regional Research, vol.25,no.1 (2001), p.162.

Ogbonnaya, Ufiem Maurice (2013), Arab Spring in Tunisia, Egypt and Libya: A Comparative Analysis of Causes and Determinants, **Turkish Journal of International Relations**;Fall2013, Vol. 12 Issue 3, p4.

Partha Chatterjee, The Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World, Leonard Hastings Schoff Lectures (New York: Columbia University Press, 2006).

Ryan, Curtis (2011), Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan, **British Journal of Middle Eastern Studies**, Volume 38, Issue 3, 2011, pages 367-390.

Satloff, Robert & Schenker, David (2013), Political Instability in Jordan, Council on Foreign Relations, center of preventive action, United States of America, http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/political-instability-in-jordan.

Abstract

The Populic Arab Protests and their Impact on the Political Reforms in the Arab World: (Jordan as a Case Study 2011/2013)

Prepared by the researcher: Muhammad Rizk Ali Al-Mashaqbeh

Supervised by: Prof. Mohammed Al-Miqdad

This study aimed to identify the Arab public protests and their impact on the political reforms in the Arab world, identify the reasons that led to the protests in the Arab world in general and Jordan in particular, highlight the role of the opposition leaders and protests in winning the public opinion among the Jordanian public regarding the demands, and identify the impact of the protests as a means of pressure on the system and its institutions in Jordan. The study used two decision-making approaches as well as the system analysis approach to reach to the results. The most highlighted results that have been reached to through this study were that the reasons behind the protests in the Arab world were represented with the absence of democracy, the authority of the ruling regimes, the deterioration of the economic conditions and the high rates of unemployment and poverty. Most of these protests were conducted peacefully; however, in some of the countries of the Arab Spring, there was a comprehensive change that was represented with dropping the regime; the external factors and the foreign intervention had a major role in these revolutions and protests. The study also found that the protests that took place in the Arab countries impacted the political reforms in the Arab world, and the protests in Jordan had a pressure on the Jordanian regime to perform reforms. The demands of the Jordanian protesters were less than those in the other Arab countries such as Egypt, Tunisia, Libya, Yemen and Syria, which were represented with the system's reform. Furthermore, the protest movements in Jordan imposed

pressure on the Jordanian regime to perform reforms which led that the Jordanian regime responded to such demands.

Depending on the results that have been reached, the study recommended a set of points on the level of the Arab world and Jordan, including: Perform constitutional and political reforms, particularly the election law, the public freedoms, lifting restrictions on the civil society organizations, the labor party and the trade union, involve the civil society institutions in the reform process, launch a national program for the economic reform, make amendments to the constitution to meet the demands of the people of Jordan, act according to the law of “where did you get this?” , leave the inheritance policy in positions due to the presence of highly marginalized and qualified people, work to strengthen the affiliation to the Arab nation, and finally activate the conventions of the Arab League in order to contribute to the achievement of the Arab unity. For the Arab governments, the study recommended that such governments should adopt a road map through which the desired reforms are achieved, not allow the foreign intervention in their internal affairs, work to achieve the principle of social justice through the promotion of equal opportunities and the rule of law, and finally provide the freedom of forming political parties and the freedom of expression, assembly and demonstration.